

شفاء العليل وبل الغليل في حكم الوصية
بالتحتمات والتهاليل تأليف اعلم العلماء
افضل الفضلاء السيد الشريف
السيد محمد عابد بن عليه
رحمة ارحم الراحمين
امين

صورة ما كتبه سيدنا المؤلف رحمه الله تعالى على نسخته التي بخطه
الشريف بيان عدد الكتب التي جمعت منها هذه الرسالة سوى التي
راجعتها ولم انقل عنها اسرها هنا وان كنت عزوت كل مسألة الى محلها
ليزود الواقف عليها ثقة بذكر مجموعتها وقد نافقت على تحسين كتابا وهي
شرح البخاري للعيني شرح مجمع الآثار شرح الكنز للزيلعي شرحه
لابن نجيم شرحه المقدسي شرح المجمع لابن ملك معراج الدراية
فتح القدير الدر المختار شرح الوهبانية لابن التيمية والمصنف الذخيرة
البرهانية الظهيرية الوالوجية الخاتمة الخلاصة البرازية القنية
خزانة الفتاوى المختصر من فتاوى فتاوى العلامة قاسم انفع الوسائل
تأنا رخانية الشرنبلالية بلوغ الارب للشرنبلالي التبيان للنووي حاشية
الرملي على البحر جامع الفتاوى الطريقة المحمدية شرح الاستاذ
عبد الغني تبيين المحارم نور العين هدية الصلوك شرح تحفة الملوك
مجموعة فتاوى لابن حجر شرح المنهج لشيخ الاسلام زكريا ابقاظ التائمين
البركوي الهداية الكنز المجمع المختار مواهب الرحمن الملتقى الابيضاح
لطوقاية التنوير القاموس الفتاوى الخيرية شرح الغاية الخطيب
الشريني شرح الاشياء للبيري حاشية المنتهى شرح الملتقى للباقي
لجوهرة شرح القدوري للحاددي شرح الطريقة المحمدية لرجب
افندي الاختيار شرح المختار

شفاء العليل وبل الغليل في حكم الوصية
بالحتمات والتهاليل تأليف اعلم العلماء
افضل الفضلاء السيد الشريف
السيد محمد عابد بن عليه
رحمة ارحم الراحمين
امين

صورة ما كتبه سيدنا المؤلف رحمه الله تعالى على نسخة التي بخطه
الشريف بيان عدد الكتب التي جمعت منها هذه الرسالة سوى التي
راجعتها ولم انقل عنها اسردها هنا وان كنت عزوت كل مسألة الى محلها
ليزدا الواقف عليها ثقة بذكر مجموعتها وقد نافقت على حسين كتابا وهي
شرح البخاري للعيني شرح مجمع الآثار شرح الكنز للزيلعي شرحه
لابن نجيم شرحه للمقدسي شرح المجمع لابن ملك معراج الدراية
فتح القدير الدر المختار شرح الوهبانية لابن الشحنة والمصنف الذخيرة
البرهانية الظهيرية الولوالجية الخاتمة الخلاصة البرازية القنية
خزانة الفتاوى المختصر متقى الفتاوى فتاوى العلامة قاسم انفع الوسائل
تأنارخانية الشرنبلالية بلوغ الارب للشرنبلالي التبيان للتووي حاشية
الزملي على البحر جامع الفتاوى الطريقة الحمديدية شرح الاستاذ
عبد الغني تبين المحارم نور العين هدية الصعلوك شرح تحفة الملوك
مجموعة فتاوى لابن حجر شرح المنهج لشيخ الاسلام زكريا ابقاظ الثائمين
للبركوي الهداية الكنز المجمع المختار مواهب الرحمن الملتقى الابيضاح
للوقاية التوير القاموس الفتاوى الخيرية شرح الغاية الخطيب
الشربيني شرح الاشياء للبيري حاشية المنتهى شرح الملتقى للباقي
لجوهرة شرح القدوري للحدادي شرح الطريقة الحمديدية لرجب
افندي الاختيار شرح المختار

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي سلك بعباده المؤمنين السبيل الأقوى واحتلهم في الرتبة
 القصوى * والزهم كلمة التقوى * والصلالة والسلام على
 المرسل رحمة للعالمين * وقدوة للعالمين والعاملين وعلى الله واصحابه الذين
 بذلوا نفوسهم لمرضاته * واوضحوا السبيل لمن رام تقوى الله حق تقاته
 وعبدوا الله مخلصين له الدين * وبذلوا النصيحة لعامة المؤمنين * ولم
 يأخذوا على ذلك اجرا ولا عوضا * ولم يشركوا بعبادة ربهم احدا * ولم
 يطلبوا عرضا ولا غرضا * وعلى سائر الائمة * هداة هذه الامة * الذين
 حازوا من هذا القسم اوفر نصيب * وقام منهم على كل غصن من
 اعصان الشريعة عنداب * وعلى كل منبر من منابر التوحيد
 خطيب * فاعيش في ساحتهم عيش خصب * مذبذبا المعروف والمنكر
 وجاهدوا في الله الجهاد الاكبر * ولم تأخذهم فيه لومة لائم * ولا سطوة
 ملك جبار قاصم * ولم يدهنوا في الدين * ولم يكفوا الحق المبين * بل
 ارشدوا واخلصوا الله في الطاعات * وامنوا وعملوا الصالحات * وتواصوا
 بالحق وتواصوا بالصبر * ففازوا بعزير النصر * وجزيل الاجر (اما بعد)
 فيقول محمد امين * الشهير بابن عابدين * الماتريدي الحنفي * منحه اللطف
 الخفي * والخبر الوفي * والبر الحفي * لما وقع في دمشق وغيرها الطاعون
 العام عام تسعة وعشرين ومائتين والف وقبله بعام * رابت الناس
 مقبلين على الوصية بالختمات والتهاليل * مع اعتقادهم بانها من اعظم
 ما يتقرب به الى الله الجليل * وكان من سابق لي في ذلك شبهة قوية
 بناء على قواعد ائمتنا الحنفية * فاردت ان انبه عليها وان لم يجد نفعا
 (اعلى)

لعلى بان مغاير المأثوف منكرا طبعاً * ولكن كثيراً من المسائل
لا تكاد تجد عنها من مسائل * وقد بينها الأئمة الأوائل * وأبدوها
بالحجج والدلائل * خدمة لصاحب الشرع الشريف * واعتناء
بقدره العلى الشريف * ورهبة مما ورد في الكتمان * ورغبة فيما أعد لاهل
البيان * ولم آت بشئ بدون مستند * ولم استند الا لنقل صحيح معتمد
فاقسم بالله العظيم على من رأى ما أقول * واطلع على ما سطرته من
النقول * ان ينظر بعين الانصاف * ويحاسب سبيل الاعتساف * ويعيد
النظر مرة بعد مرة * ويكرر التفكير كرة بعد كرة * ويلاحظ انه موقوف
لحساب * مسئول عن الجواب * كيلا يصدده الطمع في الدنيا القانية
عما ينفعه في الآخرة الباقية * وان ينظر لما قبل لا لمن قال * وان يعرف
الرجال بالحق لا الحق بالرجال * فان رآه صواباً فليذعن * والا فليدال
على ما يدعيه وليبرهن * بنقل صالح لمعارضه ما أقول * ولما اثبتته من
صريح النقول * ولا يقتصر على ان ذلك مشهور معروف * فكلم من
منكر مأثوف * والعرف الطارى ليس من الحجج الاربعة الشرعية
فما بالك ان خالف الأدلة العقلية والعقلية * واتى ورى شاهد مرید
اظهار الحكم الشرعى * والخروج من عهدة اداء الواجب المرعى * ولم ارد
تقبيح فعل احد بعينه * ولا اظهار زيفه وشينه * فن ظن بى خلاف
ذلك اوناى منى * فقد جعلت ربه خصماً عني * والى الله مرجعنا
والموقف يحجمنا * على انى لم آت بشئ لم اسبق اليه * ولم ينه احد
عليه * بل وجدت لى قدوة هو اجل امام «١» * قد سبقت لى ذلك بمئين
من الاعوام * وهو الذى حرك لى همة تقاعدت منذ زمان * عن اظهار
ذلك مخافة ان الفكر قد خان * ولما جددت العزم تواردت لى على ذلك

«١» هو الامام العلامة الشيخ محمد البركوى صاحب الطريقة الحمديه
وغيرها من المؤلفات السنية منه

الادلة * فانضح الحق وضوح الشمس حيث لا في السماء علة * وجعت هذه الرسالة * وحررت هذه الجماله * فجأت بحمد الله تعالى قره عين قاريها وندرة لتاج دار بها (ووسمتها بشفاء العليل * وبل الغليل * في حكم الوصية بالختمات والتهاليل) صانها الله تعالى عن حسود يصده حسده عن الانصاف وعن بعيد عن قبول الحق والاذعان به والاعتراف * وجعلها ذخرا لي يوم التناد * وسؤال الخالق عن حقوق الحق والعباد * وعليه اعتمادى * والى كرمه استنادى * وهو ملجأى ومأوى * ومقصدى ومسئولى * في ان يحفظنى عن الخطأ والغال * ويلهمنى حتى عند حلول الاجل * وقد رتبها على مقدمة وفصلين ومقصد وخاتمه * وثمة لبعض فروع مهمه فاقول (المقدمة) في داليل بجواز اخذ الاجرة على الطاعة وعدمه وما فيه من الاختلاف ذكر الامام البخارى في كتابه الجامع الصحيح باب ما يعطى في الرقية على احياء العرب بفاتحة الكتاب وقال ابن عباس رضى الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم احق ما اخذتم عليه اجرا كتاب الله وقال الشعبي لا يشترط المعلم الا ان يعطى شياً فيقبله وقال الحكم لم اسمع احدا كره اجر المعلم واعطى الحسن عشرة دراهم ثم ذكر بسنده حديث الرهط الذين نزأوا على حى فلم يرضى فوهم فلدغ سيدهم فطلبوا من الرهط فقال بعضهم نعم والله انى لا ارقى ولكن والله لقد استضفناكم فلم تضفونا فما انا اراق لكم حتى تجعلوا انا جعلنا فصالحوهم على قطع من الغنم فانطلق يتفل عليه ويقراء الحمد لله رب العالمين فكانما نشط من عقال فانطلق يمشى وما به قلبه اى علة وفيه انه عليه الصلاة والسلام اقرهم وقال قد اصببتم اقسى ما واضربوا الى معكم سهما (وذكر) شارحه العلامة محمود العيني انه قد اختلف في اخذ الاجر على الرقية بالفاتحة وفي اخذه على التعليم فاجازه عطاء وابو قلابه وهو قول مالك والشافعى واحمد وابو ثور وذهله القرطبي عن ابى حنيفة في الرقية وهو قول اسحاق (وكره)



وكره الزهري تعاليم القرآن بالاجر وقال ابو حنيفة واصحابه لا يجوز
ان يأخذ على تعليم القرآن * وقال الحسك من اصحابنا في كتابه الكافي
ولا يجوز ان يستأجر رجلا ان يعلم اولاده القرآن والفقه والفرائض
او يؤتمهم في رمضان او يؤذن * وفي خلاصة الفتاوى ناقلا عن الاصل
لا يجوز الاستيجار على الطاعات كتعليم القرآن والفقه والاذان والتذكير
والحج والغزو يعني لا يجب الاجر وعند اهل المدينة يجوز به اخذ الشافعي
ونصير وعصام وابو نصر الفقيه وابو الليث رحمهم الله تعالى * والاصل
الذي بنى عليه حرمة الاستيجار على هذه الاشياء ان كل طاعة يختص
بها المسلم لا يجوز الاستيجار عليها لان هذه الاشياء طاعة وقربة تقع
عن العاقل قال الله تعالى (وان ليس الانسان الاماسي) فلا يجوز
اخذ الاجرة كالصوم والصلاة واحتجوا على ذلك باحاديث منها
مارواه احمد في مسنده عن عبد الرحمن بن شبل سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول (اقرؤا القرآن ولا تأكلوا به ولا تنجفوا عنه ولا تغفلوا
فيه ولا تستكثروا به) ورواه اسحاق بن راهويه ايضا في مسنده وابن
ابي شيبة وعبد الرزاق في مصنفيهما ومن طريق عبد الرزاق رواه عبد
ابن حبيب وابو يعلى الموصلي والطبراني * ومنها ما رواه البرار في مسنده
عن عبد الرحمن بن عوف مرفوعا نحوه * ومنها حديث رواه ابو داود
من حديث المغيرة بن زياد الموصلي عن عبادة عن الاسود بن ثعلبة عن
عبادة بن الصامت رضى الله تعالى عنه قال علمت ناسا من اهل الصفة
القرآن فاهدى الى رجل منهم قوسا فقلت ايست بمال وارمى به في سبيل
الله فساءت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال (ان اردت ان بطوقك
الله طوقا من نار فاقبلها) ورواه ابن ماجة والحاكم في المستدرک وقال
صحيح الاسناد ولم يخرجها واخرجه ابو داود من طريق آخر * ومنها
مارواه ابن ماجة من حديث عطية الكلعي عن ابي بن كعب رضى
الله عنه قال علمت رجلا القرآن فاهدى الى قوسا فذكرت ذلك للنبي

صلى الله عليه وسلم فقال (ان اخذتها اخذت قوسا من نار) قال فرددتها
ومنها ما رواه البيهقي في شعب الايمان من حديث سليمان بن بريدة عن
ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من قرأ القرآن ياكل به
الناس جاء يوم القيمة ووجهه عظيمة ليس عليه لحم * ومنها ما رواه الترمذي
من حديث عمران بن حصين يرفعوا قرأوا القرآن وسلموا الله به فان
من بعدكم قوم يقرؤن القرآن يسألون الناس * وذكر ابن بطال من
حديث حماد بن سلمة عن ابى جرهم عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه
قلت يا رسول الله ما تقول في المعلمين قال (اجرهم حرام) وذكر ابن الجوزي
من حديث ابن عباس مرفوعا لا تسأجروا المعلمين وهذا غير صحيح وفي
اسناده احمد بن عبد الله الهروي * وهذه الاحاديث وان كان في
بعضها مقال لكنه يؤكده بعضها بعضها ولا سيما حديث القوس فانه صحيح
كما ذكرنا واذا تعارض نصان احدهما مبيح والاخر محرم يدل على النسخ
كما نذكره * واجاب ابن الجوزي ناقلنا عن اصحابه (اى اصحاب مذهبه
من الحنابلة) عن حديث الباب بثلاثة اجوبة (احدها ان القوم كانوا كفارا
فجاز اخذ اموالهم) والثاني ان حق الضيف واجب ولم يضيفوهم) والثالث
ان الرقية ليست بقرية محضة فجاز اخذ الاجرة عليها * وقال القرطبي
ولا نسلم ان جواز اخذ الاجرة في الرقى يدل على جواز التعليم بالاجر * وقال بعض
اصحابنا ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم ان احق ما اخذتم عليه اجرا كتاب الله يعنى
اذا رقيتم به وحل بعضهم الاجر فيه على الثواب وبعضهم ادعى نسخا بالاحاديث
المذكورة واعترض بأنه اثبات النسخ بالاحتمال وهو مردود * قلت الذى
ادعى النسخ انما قال الحديث يحتمل الاباحة والاحاديث المذكورة تمنع
الاباحة قطعا والنسخ هو المحظر بعد الاباحة لانها اصل « ١ » في كل

« ١ » فيه ان الكلام في الاباحة الثابتة بدليل خاص لا بالاصل فيحتاج الى اثبات
تقدم المبيح على المحظر حتى يثبت النسخ ويحتاج بما قرره الاصوليون
بانه يحمل على تأخر المحظر عن المبيح لئلا يتعدد النسخ الاباحة الاصلية ١
(شى)

شئ فاذا طرأ المحظر دل على النسخ بلا شك * وقال بعضهم
 الاحاديث المذكورة ليس فيها ما تقوم به الحجة فلا تعارض الاحاديث
 الصحيحة * قالت لانسلم ذلك فان حديث القوس صحيح وفيه الوعيد الشديد
 وقال الضحاوي ويجوز الاجر على الرقي وان كان يدخل في بعضه القرآن
 لانه ليس على الناس ان يرقى بعضهم بعضا وتعلم الناس بعضهم بعضا
 القرآن واجب لان في ذلك التبليغ عن الله تعالى انتهى كلام العيني
 ملخصا (اقول) وقد عقد الامام الحافظ ابو جعفر الطحاوي
 الاستبصار على تعليم القرآن بابا في كتابه مجمع الآثار وذكر فيه الادلة
 من الثمانيين وكذا شارحه الامام ابو الفضل ابن نصر الدهستاني
 وذكر من جملة الادلة لنا بسنده الى عثمان ابن ابي العاص رضى الله
 تعالى عنه انه قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم (اخذوا
 لياخذوا على اذانه اجرا) قال فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم الاذان
 بالاجر * ثم ذكر بسنده الى ابن عمر رضى الله تعالى عنهما ان رجلا قال
 له انى احبك في الله فقال له ابن عمر رضى الله تعالى عنهما لكنى ابغضك
 في الله لانك تبغى في اذائك اجرا او تأخذ على الاذان اجرا * قال فقد ثبت
 بما ذكرناه كراهية الاجرة على الاذان والاستجماع على تعليم القرآن كذلك وقال
 ولو ان رجلا استأجر رجلا ليصلى على ولي له قدماته لم يجز ذلك لانه استأجره على

٢ بالخاطر ثم نسخ الخاطر بالمبيح ولكن فيه كلام يعلم من التلويح وحواشيه
 والاحسن ان يجاب بانه لما وجب ترجيح المحرم على المبيح وثبت محتملها
 لم الحكم بتقديم المبيح فنسخ ترجيح المحرم حكمه وان لم يعلم التاريخ
 نظيرة ان المقارنة في التخصيص شرط لكن ذلك في التخصيص في نفس
 الامر اما اذا تعارض خاص وعام يجمع بتخصيص العام به فاذا وجب
 حمله على ذلك تضمن الحكم مناباته كان مقارنا او بانه ليس بمخصص اول
 كما قرره في التحرير وشهادات فتح القدير منه

ان بفعل ما عليه ان يفعله فكذلك تعليم القرآن فالاجارة باطلة لان الاجارات
انما تجوز وتلك بها الابدال فيما يفعله المستأجرون للمستأجرين * والآثار الاول
(اي التي استدلت بها الشافعي على جواز التعليم) لم يكن الجعل المذكور فيها على
تعليم القرآن وانما كان على الرقي التي لم يقصد بالاستيجار عليها الى القرآن * الى
ان قال ومن استجمل جملا على عمل يفعله فيما افترض الله تعالى عليه عمله
فذلك عليه حرام لانه انما يفعله لنفسه ليؤدي به فرضا عليه ومن استجمل
جملا على عمل يفعله لغيره من رقية او غيرها وان كانت بقرآن او علاج
او بما اشبه ذلك فذلك جائز والاستجمل عليه حلال فيصح بما ذكرنا
ما قد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الباب من النهي
ومن الاباحة ولا يتضاد ذلك فبتناقض وهذا كله قول ابي حنيفة وابي
يوسف ومحمد ورحمة الله تعالى عليهم انتهى * والمراد بالكرهية عدم
الجواز وعدم الصحة كما صرح به في الهداية وغيرها ولذا قال هنا
فالاجارة باطلة * والمراد بقوله من رقية او غيرها اي من الاعمال التي
يعملها لغيره وليست بطاعة يراد بها الثواب بدليل جعله مقابلا لما ذكره
قبلة من عدم الجواز في الاذان والتعليم وما افترضه الله تعالى والالزم
التناقض في كلام هذا الامام الجليل لان قوله او غيرها لو حمل على
ما عدا الرقية من الاعمال مطلقا شمل الاذان ونحوه وشمل ايضا نحو
الحج والعمرة والاعتكاف والصوم والصلاة الغير الواجبات مع انه لا قائل
يجوز اخذ المال على شيء منها لامن المتقدمين ولا من المتأخرين ولزم
بقاء التناقض بين الآثار مع ان مراده التوفيق والجمع بينها ولزم مخالفته
اخبارات المنون والشيوخ والفتاوى الآتية نقلها وشمل التلاوة المجردة
مع تصريح المشايخ بعدم جواز اخذ المال عليها كما سيأتي * فخلاص كلامه
انه او عمل لغيره عملا ليس بطاعة كرقية ملدوغ ونحوها من بناء
دار او خباطة ثوب وامثال ذلك يجوز اخذ المال عليه وان كانت
الرقية بقراءة قرآن او علاج غيره كوضع ترياق او بما اشبه ذلك لان
(ذلك)

ذلك لبس المراد منه القربة والثواب بخلاف الاذان والتعليم وغيرها
من الطاعات فانه لا يجوز اخذ المال على شئ منه وهذا مذهب ائمتنا
الثلاثة ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد * ومما يدل على ما قلنا قطعا
قول الهداية الاصل ان كل طاعة يختص بها المسلم لا يجوز الاستيجار
عليها عندنا لقوله عليه الصلاة والسلام اقرأوا القرآن ولا تأكلوا به
الى آخره * فقد صرح بطلان الاستيجار على كل طاعة عندنا وسرد
عليك القول المتظاهرة في ذلك بحيث لا تبقى شبهة لحائر * ولا حاجة لمكابرة
وفي معراج الدراية شرح الهداية ونص احمد رحمه الله تعالى مثل قولنا
وبقولنا قال عطاء والضحاك والزهرى والحسن وابن سيرين وطاووس
والشعبي والنخعي ثم اطال في الاستدلال (تنبيه) ثم اعلم ان الحكم عندنا
كذلك في كل فعل هو طاعة وان لم تكن واجبة كما علم مما مر عن
الكافي والخلاصة وغيرها والوجه العام ان القربة متى حصلت وقعت
عن الفاعل لا غيره ولهذا تعتبر اهلية الفاعل ونيتة لانية الامر ولو
انتقل فعليه الى الامر لشروط نية الامر واهليته كما في الزكاة
حتى او كان المأور كافرا يصح اداء الزكاة منه عن المسلم فيمكن الاجر
على عمل نفسه لا المستأجر * فصل * جيع ما قدمناه هو مذهب
ائمتنا الثلاثة ومن تبعهم من مشايخ المذهب المتقدمين * وحاصله منع
الاستيجار والجماعة على شئ من الطاعات سواء كانت واجبة اولا
كالاذان ونحوه وانما جاز الاستيجار على الرقبة واو كانت بالقرآن لانها لم
تفعل قربة لله تعالى بل للتداوى فهي كصناعة الطب وغيرها من
الصنائع والمحدث الصريح الوارد في ذلك وعليه يحمل ماورد مما
يؤهم الجواز مطلقا توفيقا بين الأدلة ان لم نقل بالنسخ كما مر بيانه فلا
ينافي اطلاق عدم الجواز عند ائمتنا المتقدمين (لكن) بعض المتأخرين استثنى
في زمانه الاستيجار على تعليم القرآن (قال) في كتاب الكراهية من
الخلاصة ولا بأس باخذ الاجرة لتعليم القرآن في زماننا قال الفقيه ابو

الابن رحمه الله تعالى كنت افتي بثلاثة فرجعت عنها افتي (ان لا يعمل اخذ
 الاجرة على تعليم القرآن) وانه لا ينبغي للعالم ان يدخل على السلطان (وانه لا ينبغي
 للعالم ان يخرج الى الرستاق فرجعت عن الكل تحريزا عن ضياع تعلم القرآن
 ولحاجة الخلق ولجمل اهل الرستاق (وقال) الامام قاضي خان في فتاواه
 ومشايخ بلخ جوزوا هذه الاجارة اى على تعليم القرآن حتى حكى عن محمد بن
 سلام رحمه الله تعالى انه قال اقضى بتسمير باب الوالد لاجرة المعلم الى آخر ما قال
 (واقصر) عليه ايضا في مواهب الرحمن حيث قال فيما لا يجوز اخذ
 الاجرة عليه والحج والاذان والامامة وتعليم الفقه والفتوى اليوم على
 جوازه تعليم القرآن انتهى (وفي) الهداية ولا الاستيجار على الاذان
 والحج وكذا الامامة وتعليم القرآن والفقه وبعض مشايخنا رحمه الله تعالى
 استحسنوا الاستيجار على تعليم القرآن اليوم لظهور التواني في الامور
 الدينية في الامتناع تضيق حفظ القرآن وعليه الفتوى (وقال)
 في متن الكنز بعد ذكره عدم الجواز فيما مر والفتوى اليوم على جواز
 الاستيجار لتعليم القرآن وهكذا في غير ما كتاب من الكتب المعتمدة في
 المذهب (وزاد) عليه في مختصر الوقاية حيث قال ولا نصح الاذان
 والامامة والحج وتعليم القرآن والفقه الى ان قال وبفتى اليوم بصحتها
 لتعليم القرآن والفقه * وهكذا عبارة الاصلاح * وزاد في المجمع فقال
 ولا على الطاعات كالحج والاذان والامامة وتعليم القرآن والفقه وقبل
 يفتى بجوازه على التعليم والامامة والفقه * وفي متن المختار وقبل
 يجوز على التعليم والامامة في زماننا وعليه الفتوى * وهكذا في متن
 الملحق ودرر البحار * وزاد بعضهم الاقامة وبعضهم الوعظ * قال في تنوير
 الابصار وافتى اليوم بصحتها لتعليم القرآن والفقه والامامة والاذان
 ويجبر المستأجر على دفع ما قبل ويحبس به وعلى دفع الملوحة المرسومة
 انتهى * وفي الفتاوى البرازية الاستيجار على الطاعات كتعليم القرآن
 والفقه والتدريس والوعظ لا يجوز اى لا يجب الاجر واهل المدينة
 (طيب)

طيب الله تعالى ما كنها جوزوه وبه اخذ الامام الشافعي * قال في المحيط
ومشايخ بلخ على الجواز * وقال الامام الفضلي والمتأخرون على جوازه
ثم قال وقال محمد بن الفضل كره المتقدمون الاستنجار على تعليم القرآن
واخذ الاجرة عليه لوجود العطية من بيت المال مع الرغبة في امور
الدين وفي زماننا انقطعت وبقي بالرغبة التعليم والاحسان الى المعلمين بلا
اجرة فلو اشتغلوا بالتعليم بلا اجر مع الحاجة الى المعاش اضاعوا وتعطلت
المصالح فقلنا بما قالوا وان لم يكن بينهما شرط يؤمر الوالد بتطبيب
قلب المعلم وارضائه بخلاف الامام والمؤذن لان ذلك لا يشغل الامام
والمؤذن عن المعاش * وقال السرخسي واجمعوا على ان الاجارة على
تعليم الفقه باطله انتهى * وجزم بهذا القول اعني قول ابن الفضل في
الفتاوى الظهيرية وذكر بعده كلام الامام السرخسي * ونقل الشرنبلالي
عن قاضي خان مثله * وقال في الخلاصة في الفصل الاول من كتاب
الصلاة ولا يحل المؤذن ولا الامام ان ياخذ على الاذان والامامة اجرا
فان لم يشارطهم على شيء لكنهم عرفوا حاجته فجمعوا له في كل وقت
يطيب له ولا يكون اجرا انتهى * والظاهر انه مبني على قول ابن الفضل
من تخصيص الجواز بتعليم القرآن وظاهر كلام الهداية والمواهب
وغيرهما ترجيحه حيث اقتصر على كذا قدمناه فانه وان كان مفهوم
لقب فقد صرحوا في كتب الاصول ان مفاهيم الكتب معتبرة ولا ينافيه
تصريح غيرهم بما مر من غير التعليم من نحو الاذان والامامة والاقامة
لان ذلك ترجيح منهم لخلاف قول هؤلاء (فان قلت) فليحمل كلام
الهداية ونحوها على كلام غيرهم (قلت) لا يصح ذلك فانهم بعد
ما صرحوا بانه لا يجوز على التعليم والاذان والامامة ونحوها قالوا الفتوى
اليوم على جوازه لتعليم القرآن فاستثنوا التعليم وابقوا ما عداه على الحظر
وايضا فانك قد سمعت قول الفضلي بخلاف الامام والمؤذن فالظاهر انه
اختيار لقوله كما قلنا وما يدل عليه قول الامام السرخسي وتبعه قاضي

نمان واجهوا على ان الاجارة على تعليم الفقه باطله (فان قلت) رد دعوى
الاجماع ما حكيتة عن المجمع وغيره من جوازها على تعليم الفقه (قلت)
السرخسى متقدم فى الزمان على صاحب المجمع فالظاهر انه حكى الاجماع
عن سلفه وان فرض ان احدا ممن تقدمه قال بجوازه بحساب بانه لم
يعتبر قوله (فان قلت) يمكن ان يكون مبني على مذهب المتقدمين (قلت)
هو خلاف ما فهمه اصحاب الفتاوى كالحائبة والبرازية والظهيرية فانهم
ذكروه فى ضمن كلام المتأخرين (فان قلت) قول البرازية المتقدم ومشايخ
بلخ على الجواز مطلق فظاهره انهم قائلون بجواز ما ذكره قبله وهم
متقدمون على السرخسى فى الزمان (قلت) نعم ظاهره ذلك
ولكن الامام السرخسى من كبار ائمتنا وهو اعرف من البرازى وغيره
بلا شك ولا شبهة بما قاله البلخيون خصوصا وقد اقره قاضى خان وغيره
وتأيد بما قاله الفضلى وما اقتصر عليه فى الهداية والكنز والمواهب مما هو
العمدة فى المذهب * والخاصل من هذا « ١ » ان الامام السرخسى فهم من
كلام البلخين المفتين خلاف ما عليه المتقدمون انهم لم يجوزوه على تعليم
الفقه فحكيتة الاجماع على ما فهمه صحيحة ومن اجازه عليه وعلى الامامة

« ١ » الامام السرخسى هو صاحب المبسوط املاه من حفظه فى السجن
قال سيدى العارف عبد الفنى الثابلى فى شرحه على المنظومة الحكيمة
صاحب المبسوط هو الامام شمس الأئمة السرخسى احد الفحول
الكبار اصحاب الثنون املا المبسوط نحو خمسة عشر مجلدا وهو فى السجن
ياوزجند حبس بسبب كلمة كان فيها من الناصحين لتكون له ذخرا الى يوم
الدين وقد صرح بالحبس فى آخر العبادات من المبسوط بقوله املاه
المحبوس عن الجمع والجماعات وفى آخر الطلاق املاه المحبوس عن الاطلاق
المبتلى بوحشة الفراق * مصليا على صاحب البراق * وفى آخر الاعتاق وآخر
الاقرار نحو ذلك توفى رحمه الله تعالى فى حدود سنة تسعين واربعمائة اه
وذكر فى البحر من باب العدة حكاية عنه لطيفة وسبب حبسه منه
(والاذان)

والاذان فهم هلاله اوهو افتاء منهم بذلك قياسا على ما قاله البخاريون
وهذا اقرب كما سيأتى ما يوضحه هذا ما ظهر لى من التوفيق * نعم مشى
العلامة الشربلالي «١» على الثانى حيث قال فى رسالته بلوغ الارب
لذوى القرب وتعليل ما تقدم من ان الاذان والامامة لا يشغل
عن المعاش غير مسلم فان تقييد المؤذن بالاذان والتذكير فى كل وقت
وطاوع المنارة فى الليل والبرد والامطار يصبح به فى غاية
الانحطاط وذبول الجسم وكل وقت ينتظر دخوله بمدة قبله وبعد
الصلاة يشغل بالتسبيح ولا يقدر على التعطيل من القيام عليه واذبة
العمامة له واما تعليم الفقه فليس اقوى منه فى المنع عن امر المعاش
مطالعة والقاء للدرس وتعليم المتفهمة والصبر على كل طاب بحسب
ما يصل الى فهمه وتكرير الالقاء والكتابة لما يحتاج اليه وتفرغ البال
من طلب العيال القوت وما يحتاجون اليه لدفع الحر والبرد وما يحتاجه
من شراء كتب وكتابة بالاجرة للكتاب فالامر لله العلى العظيم الواحد
القهار حسبنا الله ونعم الوكيل والآن صار الامر اظهر من فلق الفجر
انتهى (قلت) ووجهه ظاهر فان الضرورة تبيح ذلك * ولذا قال فى
شرح المجمع الملكى اقول لما راوا ظهور التوان * فى الامور الدينية فى
ذلك الاوان * وفقر همهم الامراء والاقبال * فى اعطاء وظائف العلماء من
المال * جوزوا استيجارهم نظرا لهم فى المال * وحذرا عن افلال اهل
العلم والاخلال * فكيف يكون فى حقبتنا حال * ونظر الملوك من جعلنا
حال * وضاع بالكلية ذلك المنوال * ولم يبق لهم من دون الله من
وال * انتهى * وقال الامام الزيلعى عند قول الكثر والفتوى اليوم على
جواز الاستيجار لتعليم القرآن وهو مذهب المتأخرين من مشايخ بلخ

« ١ » قوله على الثانى هو جواز الاستيجار على التعليم والامامة والاذان

والاول هو ما عليه فى الهداية وغيرها من تخصيصه بالتعليم وهو خلاف

ما قاله السرخسى منه

استحسنوا ذلك وقالوا بنى أصحابنا المتقدمون الجواب على ما شاهدوا من قلة الحفظة ورغبة الناس فيهم وكان لهم عطيات في بيت المال وافتقار من المتعلمين في مجازاة الاحسان بالاحسان من غير شرط مرؤة يعينونهم على معاشهم ومعادهم وكانوا يفتون بوجوب التعليم خوفا من ذهاب القرآن وتحرضا على التعليم حتى ينهضوا لاقامة الواجب فتكثر حفاظ القرآن واما اليوم فذهب ذلك كله واشتغل الحفاظ بمعاشهم وقل ما يعلم حسبة ولا يتفرغون له ايضا فان حاجتهم تمنعهم من ذلك فلو لم يفتح لهم باب التعليم بالاجر لذهب القرآن فافتوا بجوازه لذلك ورأوه حسنا وقالوا الاحكام قد تختلف باختلاف الزمان الا ترى ان النساء كن يخرجن الى الجماعات في زمان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وفي زمان ابي بكر رضى الله تعالى عنه حتى منعهن عمر رضى الله تعالى عنه واستقر الامر عليه وكان ذلك هو الصواب وقال في النهاية يفتى بجواز الاستئجار على تعليم الفقه ايضا في زماننا ويجوز للامام والواظن والمعلم اخذ الاجر قال كذا في الذخيرة انتهى كلام الزيلعي * وهو كالمسرح في ان افناء البخيين خاص بتعليم القرآن وان من بعدهم زاد الاذان والامامة ونحوهما بجماع الضرورة وحاجة الناس فتأيد ما قدمناه من التوفيق وما بحثه الشرنبلالي في التعليل والله تعالى اعلم (ثم اعلم) انهم حيث افتوا بجواز الاستئجار على التعليم ووجوب المنهي خصوصه بما اذا ضرب له مدة لنصح الاجارة ولو لم تضرب له مدة ولا تسمية اوجبوا اجر المثل كما هو الحكم في الاجارات الفاسدة كما صرح به في البرازية وغيرها حيث قال وفتوى علمائنا على ان الاجارة ان صحت يجب المسمى وان لم تصح يجب اجر المثل ويجبر الاب على ادائها ويحبس على الحلوة المرسومة والعبدى والخيلة ان يستأجر المعلم مدة معلومة ثم يأمره بتعليم ولده انتهى * وفي الذخيرة البرهانية ومشايخ بلخ جوزوا الاستئجار على تعليم القرآن اذا ضرب لذلك مدة وافتوا بوجوب المسمى وبدون (ذكر)

ذكر المدة افتوا بوجوب اجر المثل انتهى فاعلم ذلك (فائدة) قال الحافظ
 الذهبي الحد الفاصل بين العلماء المتقدمين والمتأخرين رأس القرن
 الثالث وهو الثلاثمائة انتهى فالمتقدمون من قبله والمتأخرون من
 بعده ❖ فصل ❖ وحيث احطت خبرا بما قدمناه * وصار معلومك جميع
 ما تلوناه * يظهر لك ان العلة في جواز الاستنجار على تعليم القراءة والفقهاء
 والاذان و الامامة هي الضرورة واحتياج الناس الى ذلك * وان هذا
 مقصود على هذه الاشياء دون ما عداها مما لا ضرورة الى الاستنجار
 عليه وما قدمناه كالصريح في ذلك بحيث لا يكاد يشكره منازع * ولا يقدر
 على دفعه مدافع * واصبرح منه ما في الذخيرة البرهانية حيث ذكر
 علة الجواز على تعليم القرآن بمثل ما قدمناه عن الزيلعي ثم قال وكذا
 يفتي بجواز الاستنجار على تعليم الفقه في زماننا * والاستنجار على الاذان
 والاقامة لا يجوز لانه استنجار على عمل الاجبر فيه شراكة لان المقصود
 من الاذان والاقامة اداء الصلاة بجماعة بأذان واقامة وهذا النوع كما
 يحصل للمستأجر يحصل للاجبر وكذا الاستنجار على الحج والغزو وسائر
 الطاعات لا يجوز لانه لو جاز لوجب على القاضي جبر الاجبر عليها ولا وجه
 اليه لان احدا لا يجبر على الطاعات وكان الشيخ الامام شمس الأئمة
 الحلواني والقاضي الامام ركن الاسلام على السخدي رحمهما الله تعالى
 لا يفتيان بجواز الاستنجار على تعليم القرآن وهكذا حكى عن الشيخ الامام
 الاجل ركن الدين ابي الفضل رحمه الله تعالى وفي روضة الزندوسني
 كان شيخنا ابو محمد عبد الله الجراحي يقول في زماننا يجوز للامام
 والمؤذن والمعلم اخذ الاجر انتهى ما في الذخيرة * وبه ظهر لك ما في كلام
 بعضهم كالعلامة الشيخ زين بن نجيم والشيخ علاء الدين حيث يطلقان
 في بعض كلامهما ان المفتي به جواز الاستنجار على الطاعات عند
 المتأخرين فانه ليس على اطلاقه كما ظهر لك ظهور الشمس * وزال عنه
 الخفاء واللبس * والالجاز الاستنجار على الصلاة والصوم والواجبين وما

اظن احدا يقول بجواز ذلك (فان قلت) قد قال في الاشباه والنظائر
 يصح استئجار الحاج عن الغير وله اجر مثله ثم اسنده للخانية (قلت) قد
 الف العلامة الشرنبلالي رسالته النقول عنها سابقا في هذه المسئلة
 ورد على صاحب الاشباه حيث قال واقول نص الخانية اذا استاجر
 المحبوس رجلا ليخرج عنه حجة الاسلام جازت الحجة عن المحبوس اذا مات
 في الحبس والاجير اجر مثله في ظاهر الرواية انتهى * فهذا نص على انه
 لا صحة لقوله في الاشباه يصح الاستئجار للحج ولا صحة لعزوه للخانية فانه
 لم يقل في الخانية يصح استئجار الحاج عن الغير وانما قال جازت الحجة
 الحج وكذا قال في المنبع ثم قال وفي المحيط وما فضل من النفقة بعد رجوعه
 يرد على الورثة لانه فضل عن حاجة الميت لان النفقة لاتصير ملكا
 للحاج لان الاستئجار على الطاعات لايجوز ولكن ينفق المال على حكم
 ملك الميت في الحج فاذا فرغ منه برد باقيه انتهى لان الاجارة على الحج
 غير صحيحة باتفاق ائمتنا وانما جازت الحجة عن المستأجر لانه لما بطلت
 الاجارة بقي الامر بالحج وقد نواه الفاعل عن الامر فصح * وقد استشكل
 كلام قاضي خان المحقق ابن الهمام وذكر ان النفقة لاتصير ملكا للحاج
 لانه لو ملكها لكان بالاستئجار وهو لايجوز على الطاعة الى ان قال فما
 في قاضي خان مشكل لاجرم ان الذي في كافي الحاكم الشهيد وله نفقة
 مثله هو العبارة المحررة وزاد ايضا حها في المبسوط قال وهذه النفقة
 ليس مستحقة بطريق العوض بل بطريق الكتابة هذا وانما جاز الحج
 عنه لانه لما بطلت الاجارة بقي الامر بالحج فيكون له نفقة مثله انتهى كلام
 الكمال * قلت فهذا نص الكمال على بطلان الاجارة ووافقه قاضي خان
 بإشارته ولكنه اعترضه في تعبيره باجر المثل والعبارة المحررة نفقة المثل ونقل
 في البحر عدم صحة الاجارة عن السببجاني * وفي المنبع اتفق العلماء على
 الارزاق « ١ » في الحج واختلفوا في الاجارة فنعها ابو حنيفة واحمد ومن

« ١ » الارزاق جمع رزق وهو ما يرزقه القاضي ونحوه من بيت المال منه
 (تابعهما)

تابعهما وجوزها مالك والشافعي بإجرة معلومة * والأعمال أنواع ثلاثة
ما يجوز فيه الارزاق والاجارة كبناء المساجد ونحوها و ما تمتنع فيه الاجارة
دون الارزاق كالقضاء والفتيا وما اختلف في جواز الاجارة فيه دون الارزاق
كالامامة والاذان والاقامة والحج انتهى * فحذر لنا ان الاستنباط للحج
غير الاستنجار عليه والفرق بينهما قد علم بانه لا يملك النفقة بالاستنباط
ويملكها بالاجارة * وعلمنا انه لا يلزم من عدم صحة الاجارة عدم
وقوع الحج عن المستأجر ووقوعه عن الأمر هو ظاهر المذهب وهو
الصحيح وعن محمد انه يقع عن المأمور والأمر ثواب النفقة ولكن بسقط
اصل الحج عن الأمر قال شيخ الاسلام واليه مال عامة المتأخرين وبعض
الفروع ظاهرة في هذا القول * هذا حاصل ما ذكره الشرنبلالي رحمه الله
نعمالي وصحح قاضي خان في فتاواه ظاهر المذهب ورجح في شرحه على
الجامع الصغير الثاني حيث قال وهو اقرب الى الفقه وكأن الشرنبلالي
لم ير عبارة الجامع فاعترض على ابن الهمام في نقله ترجيح الثاني عن قاضي
خان بانه لم يرجحه بل رجع الاول تأمل * قلت فثبت بما قلناه عدم جواز
الاستنجار على الحج كغيره من الطاعات سوى مأمور * ومن صرح
بذلك صاحب الهداية والكنز والمجمع والمختار والوقاية وغيرهم نصوا على
ذلك في كتاب الاجارة ثم استثنوا تعليم القرآن من الطاعات وبعضهم
استثنى ايضا تعليم الفقه والامامة والاذان والاقامة كما علمت ذلك مما
نقلناه عن المتون وغيرها وهذا من اقوى الادلة على ما قلنا من ان
ما افوتوا به ليس عاما في كل طاعة بل هو خاص بما نصوا عليه مما وجد فيه
علة الضرورة والاحتياج فان الاستثناء من ادوات العموم كما تقرر في
الاصول * وحيث نصوا على ان مذهب ائمتنا الثلاثة المنع مطلقا مع
وضوح الادلة عليه واستثنى بعض المشايخ اشياء وعلاوا ذلك بالضرورة
المسوقة لمخالفة اصل المذهب كيف يسوغ للمقلد طرد ذلك والخروج
عن المذهب بالكيفية من غير حاجة ضرورية * على انه لو ادعى احد

الحاق ما فيه ضرورة غير مانص - و اعلم به قلنا ان نفعه وان وجدت فيه العلة الا ان يكون من اهل القياس فقد نص ابن نجيم في بعض رسائله على ان القياس بعد الاربعائة منقطع فليس لاحد بعدهما ان يقبس مسألة على مسألة فما بالك بالخروج عن المذهب فعلى المقلد اتباع المنقول واما لم نرا احدا قال بجواز الاستئجار على الحج بناء على ما افق به المتأخرون والا لما اعترض المحقق ابن المهام على عبارة قاضي خان ولما احتاج العلامة الشرنبلالي الى ما تمحل به من الجواب عن قاضي قان * بما عرضنا عند لعدم رواجه عند ذوى الازهسان (فان قلت) قد مر في عبارة الامام العيني عد الحج والغزو من جملة ما يجوز الاستئجار عليه (قلت) اما الحج فقد علمت الكلام فيه و اما الغزو فيجوز عند الضرورة قال في سير الكثر وكره الجمل ان وجد فيئ والا لا * قال شارحه الامام الزباجي المراد به اى بالجمل ان يضرب الامام الجمل على الناس للذين يخرجون الى الجهاد لانه يشبه الاجر على الطاعة لحقيقته حرام فيكره ما شبهه ولان مال بيت المال معد لنوائب المسلمين وان لم يوجد في بيت المال شئ فلا يكره لان الحاجة الى الجهاد ماسة الى تحمل الضرر الادنى لدفع الاعلى انتهى * على ان ما يأخذه الغازي من بيت المال من الارزاق لامن الاجرة وما يأخذه من الغنمة ملك له بعد احرازه وقسمته فليس من الاجر في شئ * نعم الجمل شبهه بالاجرة وقد علمت حكمه وليس اجرة حقيقة فنظم العيني الحج والغزو في هذا السلك غير محذور فتدبر * وقد اسمعك في هذا الفصل قول الذخيرة البرهانية وكذا الاستئجار على الحج والغزو وسائر الطاعات (فان قلت) لانسلم ان الحج مما لا ضرورة الى الاستئجار عليه ممن وجب عليه وعجز عن فعله ولا يكاد يوجد متبرع عنه بذلك (قلت) اما على ظاهر المذهب من وقوع الافعال عن الامر فليس من قبيل الاستئجار بل هو استنابة وانفاق على النائب كما مر واذا صح على هذا الوجه فاي ضرورة الى الاستئجار * واما على ما روى عن محمد رحمه (الله)

الله تعالى قال امر اظهر لان الحج يقع على الأوز والآخر ثواب الانفاق «١»
 وبه يسقط الحج عنه (فقد اظهر صحة قولنا بانقول المعتبره * والعبادات
 المحرره * عن كتب المذهب * اني اليها امدع * وخرج مانقلناه * ان
 شاء الله تعالى * لا يحتمل نقضا * بل يشد بعضه ببعض * وستسمع اصبرح
 من ذلك * مما تجلي به الاوهام الحوالك * وبرد المنكر قسرا للمية
 وبعض بالنواجذ عليه * فاليك بعد هذا اذ رايت مالم يحزر من العبارات
 او ماخفي من الاشارات * مما قد يخاف بظاهره ما ذكرنا من النقول
 عن الأئمة الفحول * الذين اليهم مفزع الفقيه * وبكلامهم مقنع للنبية
 ان تطيش بك الاوهام * فان القول ما قالت حذام * والله تعالى اعلم
 بالصواب * واليه المرجع والمآب * المقصد * لهذا الكلام * لتحقيق
 المرام * اعلم ان العبادات انواع مالية محضة كالزكاة والعشر والكفارة
 وبدنية محضة كالصلاة والصيام والاعتكاف وقراءة القرآن والاذكار
 ومركبة منهما كالحج فانه مالي من حيث اشتراط الاستطاعة ووجوب
 الجزاء بارتكاب محظوراته وبدني من حيث الوقوف والطواف والسعي
 كذا في شرح الكنتز لفخر الدين الزيلعي * وقال الامام حافظ الدين
 النسفي في الكنتز النياية تجري في العبادات المالية عند العجز والقدرة
 ولم تجز في البدنية بحال وفي المركب منها تجري عند العجز فقط والشرط
 العجز الدائم الى وقت الموت * قال الامام الزيلعي لان المقصود في المالية
 سد خلّة المحتاج وذلك يحصل بفعل النائب كما يحصل بفعله ويحصل
 به تحمل المشقة باخراج المال كما يحصل بفعل نفسه فيتحقق معنى الابتلاء
 فيستوى فيه الحالتان * ولا تجري في البدنية بحال من الاحوال لان
 المقصود منها اتعاب النفس الامارة بالسوء طلبا لرضائه تعالى لانها

«١» لان الانفاق اقيم مقام الحج عند العجز كما اقيم الفداء مقام الصوم
 في حق الشيخ الفاني كذا في بعض المناسك منه

انتصبت لمعاداته تعالى في الوحي (عاد نفسك فانها انتصبت لمعاداتي) وذلك لا يحصل بفعل النائب اصلا فلا تجرى فيها النيابة لعدم الفائدة * وفي المركب من المالى والبدنى تجرى النيابة عند العجز لحصول الشقة بدفع المال ولا تجرى عند القدرة لعدم اتعاب النفس عملا بالشبهين بالقدر الممكن انتهى (اقول) وحيث علمت مما قدمناه ان النيابة تجرى في الحج دون الاستئجار علمت ان النيابة اسهل من الاستئجار وحيث لم تجر النيابة في العبادات البدنية المحضة علمت انه لايجرى فيها الاستئجار من باب اولى وان الاستئجار عليها محظور الا عند الضرورة فقد اشتهر ان الضرورات تبيح المحظورات و اذا جاز الاستئجار للضرورة فيما وجدت فيه الضرورة من الصور المتقدمة فلا يلزم منه جواز النيابة فيما لا ضرورة فيه ولهذا اطبق الأئمة على انه لا يصلح لى احد عن احد ولا يصوم احد عن احد اذا كان حيا وكذا اذا كان ميتا عندنا فلا يجوز الاستئجار على ذلك ايضا من طريق اولى * نعم يجوز ان يجعل ثواب عمله لغيره تبعا بلا استنابة في غير الحج والاستئجار * قال في الهداية الاصل في هذا اى في جواز الحج عن الغير ان الانسان له ان يجعل ثواب عمله لغيره صلاة او صوما او صدقة او غيرها * قال الشارح كتلاوة القرآن والاذكار عند اهل السنة والجماعة يعنى به اصحابنا على الاطلاق لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين احدهما عن نفسه والاخر عن امته ممن اقر بوحداية الله تعالى وشهد له بالبلاغ جعل تضحية احدى الشاتين لامته اى ثوابها انتهى * وقال شارحها الكمال بن الهمام ان الامام مالكا والشافعى رحمهما الله تعالى لا يقولان بوصول العبادات البدنية المحضة كالصلاة والتلاوة ويقولان بوصول غيرها كالصدقة والحج وخالف في كل العبادات المعتزلة لقوله تعالى (وان ليس للانسان الا ما سعى) وسعى غيره ليس سعيه وما قصده الله تعالى من غير انكار يكون شريعة لنا (والجواب)

(والجواب) لا بطلان قولهم وانفى التخصيص بغير البدنية مما يبلغ مبلغ التواتر من الكتاب والسنة وقد اطلال في ذلك من التحقيق كما هو دأبه رحمه الله تعالى * وما نقله عن الشافعي هو المشهور عنه كما ذكره الامام النووي * وذكر العلامة ابن حجر الهيتمي في بعض فتاويه ان المختار الوقف في هذه المسئلة عند الشافعية ويدفعه ما ذكره العلامة ابن الهمام من الآيات والاحاديث فراجعه ان شئت نعم قال شيخ الاسلام القاضي زكريا ان مشهور المذهب محمول على ما اذا قرأ لا بحضرة الميت ولم ينو ثواب قراءته له اونواه ولم يدع (وقال) في البحر واما قوله عليه الصلاة والسلام لا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد فهو في حق الخروج عن العهدة لافي حق الثواب فان من صام او صلى او تصدق وجعل ثوابه لغيره من الاموات والاحياء جاز ويصل ثوابها اليهم عند اهل السنة والجماعة كذا في البدائع وبهذا علم انه لا فرق بين ان يكون المحمول له ميتا او حيا والظن انه لا فرق بين ان ينوي به عند الفعل لغيره او بفعله لنفسه ثم بعد ذلك يجعل ثوابه لغيره لاطلاق كلامهم * ولم ار حكيم من اخذ شيئا من الدنيا ليجعل شيئا من عبادته للمعطي وينبغي ان لا يصح ذلك وظاهر اطلاقهم يقتضي انه لا فرق بين الفرض والنفل فاذا صلى فريضة وجعل ثوابها لغيره فانه يصح لكن لا يعود الفرض في ذمته لان عدم الثواب لا يستلزم عدم السقوط عن ذمته ولم اره منقولا انتهى كلام البحر (قلت) نازعه العلامة المقدسي في شرح نظم الكنز فقال «١» واما جعل ثواب فرضه لغيره فحتاج الى نقل انتهى (ورأيت) في شرح تحفة الملوك تنقيده بالنافلة حيث قال يصح ان يجعل الانسان ثواب عبادته النافلة لغيره الخ * لكن يؤيد الاطلاق ما في حاشية الشرنبلالي على الدرر عند قول المتن ومن اهل الحجج عن ابويه فعين

« ١ » ومن جعل ثواب عمله لغيره جاز في النطوعات والمفروضات وقبل لا يجوز في المفروضات كذا في مجموعة همتي افندي عن جامع الفتاوى منه

صح حيث قال وتعليل المسئلة بأنه متسرع بجعل ثواب عمله
 لاحدهما بفيد وقوع الحج عن الفاعل فيسقط به الفرض
 عنه وان جعل ثوابه لغيره * قال في الفتح ومبناه على ان نيته
 لهما تلغو بسبب انه مأثور من قبليهما او احدهما فهو معتبر فنفع الافعال
 عنه البتة وانما يجعل لهما الثواب انتهى ويفيد ذلك الاحاديث التي رواها
 الكمال انتهى وسبأني ما يرد عليه اخر الرسالة (فان قلت) قول صاحب
 البحر ولم ار حكماً من اخذ شيئاً من الدنيا لجعل ثواب عبادته للمعطى
 ويذبحى ان لا يصح ذلك ان اراد به العبادة الماضية فظاهر لانه مجرد
 بيع الثواب والمبيع لا بد ان يكون مالا متقوما او منفعة مقصودة من العين
 تحصل بعد العقد كسكنى الدار مثلاً وان اراد به العبادة المستقبلية يفيد
 انه لا يصح الاستئجار على نحو القراءة المجردة وذلك مخالف لما ذكره
 في كتاب الوقف حيث ذكر انهم صرحوا في الوصايا بأنه لو اوصى بشيء
 ان يقرأ عند قبره فالوصية باطلة واستظهر بحكا من عنده انه مبنى على
 قول ابي حنيفة بكراهة القراءة عند القبر والفتوى على قول محمد وذكر
 ان تعليل صاحب الاختيار لابطال الوصية بان اخذ شيء للقراءة لا يجوز
 لانه كالاجرة مبنى على غير المفتى من جواز اخذ الاجرة على القراءة فاي
 العبارةين اصح (قلت) بعد علمك بما قدمناه من ان القول باخذ الاجرة
 على الطاعة الذي هو المفتى به عند التأخيرين مقصور على ما فيه
 ضرورة علمت ان العبارة الاولى هي الصحيحة * المعتمدة الصحيحة * وان
 تعليل الاختيار * هو المختار * وهو الموافق للعقول * ولما قدمناه من
 صريح النقول * فانه لا ضرورة الى اخذ الاجرة على القراءة بخلاف
 تعليم القرآن * فان الضرورة داعية اليه خوفاً من ضياع القرآن * وقد
 علمت ان جل النون واجلها صرحوا بعدم الجواز على الاذان والامامة
 مع انهما من اعظم شعائر الاسلام * ولم ينظروا الى ما في ضياعهما من
 الضرر العام * فما بالك بالاشهاد بآيات الله تعالى قليلاً * فاي ضرر اليه
 (ليكون)

ليكون على جواز دأبلا * مع مسمعه من النقول عن الامامين
الجليلين مالك والشافعي من عدم وصول الثواب بدون اجرة
في العبادات البدنية كالقراءة ونحوها فكيف بالاجرة * وفي تقييد
اهل المذهب بالتعليم كما سمعته من عباراتهم السابقة مع قطع النظر عن
التعليل دلالة واضحة عليه وقد صرحوا بان مفاهيم الكتب حجة * ثم
رأيت العلامة الشيخ خير الدين الزملي في حاشيته على البحر رد على
صاحب البحر حيث اعترض العبارة الثانية بعين مذكرته كما ستسمعه
فلاه الحمد على الآثمة * وتواتر نعمائه * على ان القراءة في نفسها عبادة
وكل عبادة لا بد فيها من الاخلاص لله تعالى بلا رياء حتى تكون عبادة
يرجى بها الثواب وقد عرفوا الرياء بان يراد بالعبادة غير وجهه تعالى فالقارى
بالاجرة ثوابه ما اراد القراءة لاجله وهو المال قال صلى الله تعالى عليه
وسلم (انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته الى
الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله ومن كانت هجرته الى دنيا يصيها
او امرأة يتركها فهجرته الى ما هاجر اليه) رواه البخارى وغيره واذا كان
لاثواب له لم تحصل المنفعة المقصودة للمستأجر لانه استأجره لاجل الثواب
فلا تصح الاجارة (فان قلت) اذا لم تجز الاجارة على القراءة المجردة
فليكن المدفوع صلة للقارى اذا كان معينا لاجرة كما صرح به في وصايا
القنارى الظهيرية حيث قال ولو اوصى بأن يدفع الى انسان كذا من
ماله ليقراء على قبره القرآن فهو باطل لكن هذا اذا لم يعين القارى اما
اذا عينه ينبغي ان يجوز على وجه الصلة دون الاجرة انتهى (قلت)
قوله ينبغي ان يجوز بقيد انه بحث لانه من منقول المذهب ولا يخفى
عليك عدم ارادة الصلة في عرفنا والا لجاز للقارى ترك القراءة مع ان
من يوصى له في زماننا لا يوصى الا في مقابلة قراءته وذكره وتسميته ولو
علم بأن القارى الموصى له لا يفعل ذلك لما اوصى ومن جهل باهل
زمانه فهو جاهل * وقد مر في المقدمة في حديث القوس الوعيد الشديد

على قبول الهدية مع انه لم يذكر شرط ولا معناه هناك كما بالاك هنا مع
انهم قد يشارطون على ذلك ومع هذا لم يسلم هذا البحث لقائله كما
نقله العلامة الرملي في حاشيته البحر في ضمن اعتراضه السابق * ونصه
اقول المفتي به جواز الاخذ استحسانا على تعليم القرآن لاعلى القراءة
المجردة كما صرح به في التارخاية حيث قال لامعنى لهذه الوصية ولصلة
القارى بقراءته لان هذا بمنزلة الاجرة والاجارة في ذلك باطلة وهى بدعة
وام بفعلها احد من الخلفاء وقد ذكرنا مسئلة قراءة « ١ » القرآن على
استحسان انتهى يعنى للضرورة ولا ضرورة فى الاستحجار على القراءة
وفى الزيلعى وكثير من الكتب لو لم يفتح اهم باب التعليم بالاجر لذهب
القرآن فافنوا بجوازه وراوه حسنا فتنبه انتهى كلام الرملي رحمه الله
تعالى (فهذا) نص صريح بما قلناه * مؤيد لما ادعيناه * وقد ذكر نظير
ذلك شيخ مشايخ العلامة الشيخ مصطفى الرضى فى حاشيته على شرح
التوير للعلائى رادا بذلك عليه حيث تابع صاحب البحر فقال ان ما
اجازه المتأخرون انما اجازوه للضرورة ولا ضرورة فى الاستحجار على
التلاوة فلا يجوز (ثم) رأيت نحوه فى وصايا الولوالجيد ونصها ولو زار
قبر صديق او قريب له وقراء عنده شيأ من القرآن فهو حسن اما الوصية
بذلك فلا معنى لها ولا معنى ايضا لصلة القارى لان ذلك يشبه استحجاره
على قراءة القرآن وذلك باطل ولم يفعل ذلك احد من الخلفاء اهـ (ثم)
رأيت نحوه ايضا معزوا الى المحيط البرهاني (ورأيت) ايضا النقل بطلان
هذه الوصية وانها بدعة عن العلامة والمحيط السرخسى والبرازية
(وفى) وصايا شرافة القنارى اوصى نقارى يقرء القرآن عند قبره بشيأ
لانسان معلوم او مجهول الوصية باطلة ولو زار قبر صديقه فقرأ عنده
لاباس به انتهى * فقوله معلوم او مجهول فيه رد ايضا على ما فى الظهير بـ

« ١ » لعله تعليم القرآن كما يدل عليه ما قبله وما بعده فلتراجع نسخة اخرى منه

(وفى)

(وفي) مختصر مفتي الفتاوى والوصية بالاسراف في الكفن باطلة وكذا يدفع شيء لقراءة القرآن الخ * وعزا في القبة البطلان الى موضعين ثم قال وقبل ان عين احدا يجوز والا فلا فاقاد ضمه كما لا يخفى (وفي) وصايا الفتاوى الخيرية للعلامة الشيخ خير الدين الرملي (سئل) في رجل اشترى بنته فرن مقررا على ارض وقف وعلم بما على الارض لجهة الوقف بطريق الحكر ثم اوصى في مرض موته اذا مات ان يجمع كل يوم فلان وفلان بقرآن سورة يس وتبارك والاخلاص والعمودتين ويصليان على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى اله وصحبه ويهديان ثواب ذلك الى روحه وعين لهما كل يوم قطعة مصيرية تؤخذ من اجرة الفرن واذا مات احدهما يقرر ولده ان كان له اهلية فهل بهذه الوصية يصير الفرن وقفا على القارئين ابدا وهل هذه الوصية صحيحة ام لا (اجاب) هذه الوصية باطلة ولا يصير الفرن وقفا ولورثة الموصي التصرف في بناء الفرن بجري على فرائض الله تعالى قال في وصايا البرازية اوصى لقارئ بقرآن عند قبره بشيء فالوصية باطلة وفي التاترخانية في الفصل ٢٩ من الوصايا اذا اوصى بأن يدفع الى انسان كذا من ماله ليقرا القرآن على قبره فالوصية باطلة لا تجوز وسواء كان القارئ معينا او لا لانه بمنزلة الاجرة ولا يجوز اخذ الاجرة على طاعة الله تعالى وان كانوا استحسنوا جوازها على تعليم القرآن فذلك للضرورة ولا ضرورة الى القول بجوازها على القراءة على قبور الموتى فافهم والله تعالى اعلم انتهى مافي الخيرية لمختصا (فانظر) الى هذه النقول كيف صرحت ببطلان هذه الوصية هنا بناء على بطلان الاستبحار على القراءة اذ لا ضرورة فيها بخلاف التعليم لبناء على ان القراءة على القبور مكروهة * ويؤيده عبارات المتن السابقة المصروفة ببطلان الاستبحار على كل الطاعات الا ما فيه ضرورة على قول المتأخرين كالتعليم والاذان والامامة * وانت خبير بان هذه النقول تضعف تعليل صاحب البحر للفرع المار * وتقوى

تعايل صاحب الاختيار * اذ لا فرق على القول بکراهة القراءة على القبر بين كون الموصي له معينا اوليا كما لا يخفى على ذوى الابصار * (ومن) اقوى الدلالة على رده ايضا عبارة الولوالجية وخرانة الفتاوى فلن فيها التصريح بطلان هذه الوصية مع التصريح بجواز القراءة عند القبر فكيف يصح جعل بطلان الوصية مبنيا على القول بعدم جواز القراءة على القبر كما زعمه في البحر وانما هو مبنى على بطلان الاستحجار على القراءة الذى لم يستثنه احد من المتأخرين فثبت ان العلة في بطلان الوصية المذكورة ما قاله في الاختيار * وبه ظهر ايضا ضعف ما في الجوهرة من قوله وقال بعضهم يجوز اى الاستحجار على القراءة وهو الخشار * وفيه نظر من وجه اخر حيث عبر بالاستحجار فان الذى فيه النزاع جعله صلة مع الاتفاق على منع الاستحجار فهو مخالف لما نقلناه عن هذه الكتب المؤيدة بما قدمناه من المتن والشروح التى دونها ارباب الترجيح * والاختيار والتصحيح (فان قلت) يمكن حل ما نقلته عن هذه الكتب على قول المتقدمين المانعين الاستحجار على التعليم وعلى القراءة المجردة بالاولى (قلت) يرد هذا قول التاترخاينيه وقد ذكرنا مسئلة قراءة القرآن * على استحسان * فهو صريح بأنه على قول المتأخرين كما لا يخفى على من له ادنى عرفان * على ان تفر بعضهم على مذهب بعد فتواهم بخلافه يبعد غاية البعد وربما لا يخطر فى الازهان * وسأبني لهذا اول الخاتمة مزيد بيان (وفى) كتاب الشركة من المنظومة الوهابية وفى شركة القراء ليست صحيحة * وفى عمل الدلال ما يتصور وجازت على التعليم فرعا على الذى * تخيره الاشباخ وهو المحرر (وقال) الناظم فى شرحه اقول وهذان الفرعان بما غفل عنه اكثر الناس وما زال جهال القراء والدالين يتعاطون ذلك ويفعلونه ولا يشكر عليهم احد من العلماء بل او انكر عليهم احد ربما انكر عليه مع ما يفعله جهال هؤلاء القراء من التطيط والتغيير الذى لا يجوز سماعه (ولا)

ولا تحل المواظبة عليه الى اخر ما قال وقد نقل قبله الفرعيني عن الفقيه ونصها ولا تجوز شركة الدلائن في عملهم * ثم روى وقال ولا شركة القراء في القراءة بالزمر في المجالس والتعازي لانها غير مستحقة عليهم انتهى وفي القاموس الزمرة بالضم الفوج والجماعة في تفرقة جمعه زمر انتهى وما ذكره من التعليل يفيد ان عدم الجواز ليس من جهة الشركة والا لما جازت على التعليم ايضا بل من جهة عدم صحة الاجارة فلم تكن القراءة مستحقة عليهم فلم تجز الشركة ولا سيما مع ما يفعلهونه من المنكرات مما مر * ففيه الفرق بين القراءة والتعليم ايضا زيادة على ما قدمناه وعلى ما سترناه (فان قلت) اهل هذا العصر قد اطبقوا على الايضاء بذلك والايضاء بالتهليل والختمات وظهر في هذه السنة الايضاء بدراهم تدفع لقراءة الصمدية وهي عبارة عن قراءة سورة الاخلاص مائة الف مرة فقتضى ما نقلناه من هذه المعتبرات بطلان ذلك كله وهدم النفع به في مذهبك بل وفي مذهب غيرك فانك ذكرت ان مذهب الامام احمد كذهب ابي حنيفة وابحياه وان مذهب الامام مالك والمشهور من مذهب الشافعي عدم وصول العبادات الدينية المحضة كالصلاة والتلاوة والاذكار بل يقولان بوصول غيرها كالصدقة والحج وذكرت ايضا ان الناس اليوم لا يدفعون المال الا في مقابلة ذلك العمل وعلى ظن وصول ثوابه اليهم لاعلى انه تبرع وصلة لذلك العامل سواء عمل او لم يعمل وقد صرح ائمتنا وغيرهم بان القارئ للدنيا لا ثواب له والاخذ والمعطي آثم * وقال الخطيب الشربيني وقد اختار الغزالي فيما اذا شرك في العبادة غيرها من امر ديني اعتبار الباعث على العمل فان كان القصد الديني هو الغلب لم يكن فيه اجر وان كان القصد الديني اغلب فله بقدره وان تساويا تساقطا واختار ابن عبد السلام انه لا اجر فيه مطلقا انتهى وكلام الغزالي هو الظاهر انتهى (وهذا) اذا شرك فكيف اذا اخلص الامر

الديوى كمن اتخذ القرآن والذكر دكانه يتعش منها واولا الدراهم
التي تدفع له بمقابلة ذلك لم يتعب نفسه في ذلك ولم يسهر له جفنا ولترك
ذلك بالكلية واتخذ له حرفة غيره يتعش منها فاذن لاجر له سوى
مانواه كما نطق به الحديث الصحيح كما قدمناه واذا كان لا ثواب
له في قراءته وذكره فأي شئ يهديه الى روح الذين لم يدفعوا له هذا
المال الا في مقابلة ثواب هذه القراءة والذكر ولو علموا انه لا ثواب
له ولا لهم لم يدفعوا له فلسا واحدا واذا لم تحصل لهم تلك المنفعة
او بطلت الاجارة والوصية فباى وجه تحصل القربة وبأخذ المدفوع
اليه ذاك في مذهب من المذاهب (مع) ان اهل عصرنا يعدون ذلك
من اعظم القرب * ويقدمونه على ماقد وجب * فكثير منهم لم يخرج
عن زكاة ماله من دينار ولا درهم * ولم يحج مع القدرة الى بيت الله
المحرم * مع ما في ذمته من كفارات * واضاح ومنذورات * وما عليه
من مظالم العباد والتبعات * وتراه يهتم بهذه الوصايا المذكورة * ولا
يلقى بالا الى هذه المهمات المزبورة * ولا يوصى بدرهم لمحاوئج قرابته
ولا لفقراء جيرانه واهل محله * مع ان الصدقة على غيرهم مع
وجودهم غير محمود * بل صرح صحاح الاحاديث بانها
مردودة * ولا يوصى بعق رقبة تعق بها رقبة من النار * او ببناء
مسجد او سبيل او عمارة طريق او رفع منار * او باسعاف فقير * او فك
اسير * او تجهيز غاز او شراء مصحف او تخلص غارم * او نحو ذلك مما
اجمعوا على طلبه ووصول ثوابه الدائم (قلت) لا يستهجن ذلك على هذا
الزمن * الذى هو زمن الفتن والمحن * وظهور الفسوق والخيانة * وقلة
الامانة والديانة * فقد صار فيه المعروف منكرا والمنكر معروفا * وقل ان
ترى احدا الا وقلبه عن قبول الحق مصروفا * نسأل الله تعالى فيه
الثبات على الدين * والعصمة عن الزيغ حتى يأتينا اليقين * فان ما ذكرته
قابل في جانب قبائح * وفظائع فضائح * ولعل سبب هذه القضية
(وعوم)

وعوم هذه البلية * كون معظم ما لنا اوكله * مجموعا من غير طريق حله
 (وفي) هذه الوصايا زيادة على ما ذكرته من الشناات * اعتقاد
 المنكر من اعظم القربات * وكثيرا ما يكون الحامل عليها بغض الورثة
 والاقارب * مع ما يترتب عليها من المثالب * من اخذ اموال البناني
 القاصرين * وفقراء الورثة المحتاجين * فان هذه الوصية حيث كانت
 باطله * ونحوها من زينة الصدة عاطلة * يكون مرجعها الى التركة
 وحقوق الورثة فيها مشتركة * ومع ما يترتب عليها كثيرا من
 الجاوس في بيوت اليتام * واستعمال اوعيتهم وفرشهم والاكل
 والشرب الحرام * مع قطع النظر عما يكون كثيرا في حالة الذكر
 المطلوب فيه جمع الفكر * مما يسمونه بالسماع والكوشة والحريه
 ونحو ذلك مما براعون فيه الاعمال الموبقة * المشتل على التلحين
 والتطيط والرقص والاضطراب * والاجتماع بحسان المرد والفنا المحرم
 المهيج لشهوات الشباب * فان ذلك قد نص ائمتنا الثقات * على انه
 من المحرمات * وكتبنا « ١ » مشحونة بذلك * فليراجعها مر يد التيقن بما
 هنالك * فقد اقاموا الطامة الكبرى على فاعليها * وصرحوا بكفر
 مستحليها (ولا كلام) لنا مع الصديق من ساداتنا الصوفيه * المبرئين
 عن كل خصلة رديه (فقد) سئل امام الطائفتين سيدنا الجنيد « ٢ » ان اقواما

« ١ » ومن ذكر بعض ذلك الامام جارا لله الرنخشري في الكشف في تفسير
 قوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني منه

« ٢ » وبمثل ما ذكره الامام الجنيد اجاب العلامة التحرير ابن كمال باشا
 لما استفتى عن ذلك حيث قال * شعر *

ما في التواجد ان حقت من حرج * ولا التمايل ان اخلصت من بأس
 فقتت تسعى على رجل وحق لمن * دعاه مولاه ان يسعى على الرأس
 الرخصة فيما ذكر من الاوضاع * عند الذكر والسماع * للعارفين
 الصارفين اوقانهم الى احسن الاعمال * السالكين المالكين لضبط انفسهم ؟

يتواجدون ويتأبلون * فقال دعوهم مع الله تعالى يفرحون * فانهم قوم
قطعت الطريق اكبادهم * ومزق النصب فؤادهم * وضاعوا ذرعا
فلا حرج عليهم * اذا تنفسوا مداواة خالهم * ولو ذقت مذاقهم عذرتهم
في صياحهم * وشق ثيابهم * اه وابضا فان سماعهم يتج المعارف
الالهية * والحقائق الربانية * ولا يكون الا بوصف الذات العلية
والمواعظ الحكيمة * والمدائح النبوية * بخلاف سماع غيرهم فانه يظهر
منهم الشهوات الخفية * والافعال الغير المرضية * فاهو الامن الاغراض
النفسانية * والنزغات الشيطانية * ولا كلام لنا ايضا مع من
اقتدى بهم * وذاق من مشربهم * ووجد من نفسه الشوق
والهيام * في ذات الملك العالم * بل كلامنا مع هؤلاء العوام * الفسقة
اللثام * الذين اتخذوا مجالس الذكر شبكة لصيد الدنيا الدنية * وقضاء
لشهواتهم الشنيعة الرديئة * من كلامهم واجتماعهم مع المردان
والتلذذ بالغنا وتنزله على اوصافهم الحسان * وغير ذلك مما هو
مشاهد * واسننا نقصد منهم تعيين احد * فالله مطلع على احوالهم

٢ عن قبائح الاحوال * فهم لا يستمعون الا من الاله * ولا يشاقون الاله
ان ذكروه ناحوا * وان شكروه باحوا * وان وجدوه صاحوا * وان شهدوه
استراحوا * وان سرحوافى حضرات قربه ساحوا * اذا غلب عليهم الوجد بطلباته
وشربوا من موارد ارادته * فهم من طرقة طوارق الهيبة فخر
وذاب * ومنهم من برقت له بوارق اللطف فتحرك وطاب * ومنهم من
مطاع عليهم الحب * من مطالع القرب * فسكرو غاب * هذا ما عن لي
في الجواب * والله اعلم بالصواب * شعر *

ومن يك وجدده وجدا صحيحا * فلم يخرج الى قول المغنى

له من ذاته طرب قديم * وسكر دائم من غير دن

اه جوابه بعباراته السنية وقد اخذ اكثر ما ذكره من نثر ونظم من
التلويحات المكية كذا في نور العين في اصلاح جامع الفصولين منه
(ويحاربهم)

ويجازيهم على افعالهم * وربما احضروا في بعض الاوقات * ما اجمع
على تحريمه من الآلات * وكثيرا ما بدلس بعض فسقة القرا * فبسط
من بعض الاجزاء شيئا سيرا * وربما سرقوا الخبز والطعام * زيادة على
ما تناولونه من الحطام الحرام * ثم يهبون ما تحصل منهم في تلك الاوقات
الى روح من كان سببا في اجتماعهم على تلك المنكرات * والجزاء من
جنس العمل * فانظر ما اقبح هذا الخلال * ولا حول ولا قوة الا بالله
العلی العظيم * وطالما قامت حرمة هذه الوصايا في فكري * وجالت
في صدري وسري * ولم اقدر على اظهارها * واطفاء نارها * لفقد
المساعد * وقصر الساعد * ولان حب الشئ يعمى وبصم * وربما
حل على الطعن والشتم والذم * فكنت اقدم رجلا واؤخر اخرى
واسأل الله تعالى التوفيق للوجه الاخرى * حتى رزقني الله تعالى فرصة
من الزمان * لتحرير هذه الرسالة بالدليل القاطع والبرهان * وقريبا من
تحريرها * وتنقيتها وتحريرها * طالعت مع بعض الاخوان كتاب الطريقة
المحمدية * والسيرة الاحمدية * للامام الفقيه * العابد الورع النبيه * الشيخ
محمد البركوي نفعنا الله تعالى به فرأيت في ذكر في اخر كتابه ما كشف عن
الغمه * وحرك في الهمة * حيث قال ما نصه الفصل الثالث
في بعض امور مبتدعة باطلة اكب الناس عليها على ظن انها قرب
مقصودة وهذه كثيرة فلنذكر اعظمها منها وقف الاوقاف سيما النقود
للتلاوة القرآن او لان يصلي نوافل او لان يسبح او لان يهل او يصلي
على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويعطي ثوابها لروح الواقف او لروح
من اراده * ومنها الوصية من الميت باتخاذ الطعام والضيافة يوم موته
او بعده وباعطاء ذراهم معدودة لمن يتلو القرآن لروحه او يهل او يسبح
له او بأن يبني عند قبره رجالا اربعين ليلة او اكثر او اقل وبأن يبني على
قبره بناء وكل هذه بدع منكرات والوقف والوصية باطلان والمأخوذ
منها حرام لا آخذ وهو عاص بالتلاوة للقرآن والذكر لاجل حطام

الدنيا * وقد بينا ذلك في رسائلنا * السيف الصارم وانقاذ
 الهالكين وابقاظ النائمين * وجلاء القلوب فعليك بها وطالعها حتى
 تعلم حقيقة مقالنا انتهى بحروفه * وقد كرر هذه المسئلة في مواضع
 من هذا الكتاب منها ما ذكره في البحث الثالث من مباحث الرياء حيث
 قال وكن يعطى له دراهم مائة مائة واقف او غيره ايقراً جزءاً من كلام
 الله تعالى كل يوم او يصلي كذا ركعة او يسبح او يهلل او يكبر او يصلي
 على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويعطى ثوابه للمعطي اولا حد ابويه
 فيفعل ذلك المسكين تلك العبادات طمعا المال يجعله عسدة له وقوة
 للعبادة ويظن انه حلال وان ثوابه يصل الى الامر وانه في طاعة
 انتهى * فقد صرح جزاه الله تعالى خيرا فيما افاده * بعين ما فهمته وزيادة
 فله تعالى الحمد * جدا لا يحصى العدد * وفي هذا القرب ايضا اطلعت
 على رسالة من رسائله الرابع التي ذكرها وهي المسئلة ابقاظ
 النائمين * فقال في اولها ان الاقدام والشروع لعبادة بدنية محضة
 ليست بوسيلة مثل الصلاة والصوم وقراءة القرآن والتهليل والتسبيح
 والتكبير والتصلية بذية اخذ المال واعطاء ثوابها لمن يريد المعطي
 الذي انما يعطى لاجل وصول ثواب تلك العبادة اليه لا يجوز في
 مذهب من المذاهب الاسلامية * ولا في دين من الاديان السماوية
 ولا يحصل منها ثواب اصلا سواء كان اخذ المال ووصول الثواب
 تمام مقصوديهما او اعظمه الى ان قال وادلة هذا المطلب عقلا ونقلا
 اكثر من ان تحصي واطهر من ان تخفي حتى اني في بعض الازمان
 تأملت قليلا فوجدت في سورة الفاتحة بضعة عشر دليلا فينبه في بعض
 المجالس انتهى * لكنه سلك في هذه الرسالة مسلكا يخفي على بعض
 الناس فلذا احتجت الى تصنيف هذه الرسالة * وترصيف هذه العجالة
 مستندا الى الكتب الصحيحة * والعبارات الصريحة * كيلا يبقى منكرا
 ملام * ولا اطاعن كلام (وفي) كتاب التبيان * في اداب حملة القرآن
 (الامام)

للإمام محي الدين النَوَوِي نفعنا الله تعالى به فصل ومن أهم ما يؤمر به أن يحذر كل الحذر من اتخاذ القرآن معيشة يكتسب بها فقد جاء عن عبد الرحمن بن شبل رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (اقرؤا القرآن ولا تاكلوا به ولا تحفوا عنه ولا تغلوا فيه) وعن جابر رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال (اقرؤا القرآن قبل ان يأتي قوم يقيمونه اقامة القدح يتجلاونه ولا يتأجلونه) وروى ابو داود بمعناه من رواية سهل بن سعد معناه يتجلاون اجره اما بما لا واما بسعة ونحوهما * ثم قال واما اخذ الاجرة على تعليم القرآن فقد اختلف العلماء فيه * ثم ذكر الادلة من الجانبين * ولا يخفى انه كالصريح في التفرقة بين القراءة والتعليم فهو ايضا مؤيد لما قدمناه * واسسنا عليه ما ادعيناه (ورايت) متقولا عن شرح الهداية للعيني معزوا الى الواقعات يمنع القارى للدنيا والآخذ والمعطى اثنان انتهى * ورايت في حاشية المنتهى للعلامة الشيخ محمد الخلوئي الحنبلي نقلا عن خاتمة المتجهدين شيخ الاسلام تقي الدين مازنه ولا يصح الاستتجار على القراءة واهدائها الى الميت لانه لم ينقل عن احد من الأئمة الاذن في ذلك وقد قال العلماء ان القارئ اذا قرأ لاجل المال فلا ثواب له فأي شيء يهديه الى الميت وانما يصل الى الميت العمل الصالح والاستتجار على مجرد التلاوة لم يقل به احد من الأئمة وانما تنازعوا في الاستتجار على التعليم انتهى بحروفيه ورأيت في كتاب الروح للإمام الحافظ ابن قيم الجوزية افضل ما يهدي الى الميت العتق والصدقة والاستغفار والدعاء له والنج عنه واما قراءة القرآن واهدائها له تطوعا بغير اجرة فهذا يصل اليه كما يصل ثواب الصوم والنج (فان قلت) فما تقول فيما نقله بعض المتأخرين من اجارات النواوي الزاهدي ان المستأجر للنجم ليس له ان يأخذ الاجر اقل من خمسة واربعين درهما شرعيا هذا اذا لم يسهم شيئا من الاجر

كما ذكره في الاصل في رجل قال للقارىء اختم لي القرآن ولم يسم شيئاً من الاجر وختمه ابس له ان يأخذ اقل من خمسة واربعين درهماً شرعياً اما اذا سمى اجرا لزم لكن يأثم المستأجر ان عقد على اقل من خمسة واربعين لمخالفة النص الا ان يجب الاآجر المستأجر ما فوق المسمى الى خمسة واربعين بعد العقد عليه او بشرط ان يكون ثواب ما فوقه لنفسه فلا يأثم وعلى هذا لو قال القارىء اقرأ ختما بقدر ما قدرت من الاجر حين امره المستأجر بالختم باقل من خمسة واربعين فقرأ من القرآن ذلك المقدار من الثلث او الربع او النصف او نحوها فلا يأثم وهذا مما يجب حفظه لابتلاء العوام والخواص بذلك انتهى (قلت) لا يحتاج الى الجواب بعد ما سمعناك من كلام ائمتنا متونا وشيرونا وفتاوى من ان الجائز اخذ الاجرة على التعليم بعد تصديقهم بعدم جوازه على سائر الطامات وسمعت التصريح بعدم جوازه على خصوص التلاوة في كلام الرملى والتاترخايد والواوالجيه والمحيط البرهاني وغيرها فهو مخالف لاصل المذهب ولما افق به المتأخرون ومخالف للقواعد ايضا فانه حيث لم يسم اجرة تكون الاجارة فاسدة والواجب فيها اجر المثل ان ثبت ان الاستئجار على ذلك صحيح بشروطه والا فلا يجب شيء اصلاً واجر المثل لا يكون مقدراً بعدد مخصوص في كل وقت ومكان وان النص على ذلك مع ما تقدم من احاديث الوعيد الشديد على الآخذ * على ان هذا ان ثبت نقله عن الزاهدي نقول قد صرح ابن وهبان في كتاب الشرب والاشربة ونقله عن العلامة ابى الشحنة وغيره بانه لا عمل ولا النفقات الى كل ما قاله الزاهدي مخالفاً للقواعد مالم يعضده نقل من غيره (فان قلت) ما نقلته عن العلامة البركوى من بطلان الوقف ايضا على القراءة ونحوها مشكل فانا نرى عامة المساجد والمدارس القديمة يعمل بانوها شيئاً من ريع وقفهم لقراءة الاجزاء ونحوها وما سمعنا احداً

(قال)

قال بحرمة ذلك و بطلانه (قلت) اشار البركوى الى جوابه فى رسالته بأن الجائز ان يقف ارجل على من يشتغل بقراءة القرآن حسبة كمن يقف على الارامل واليتامى والفقراء من الفقهاء والمعلمين والمتعلمين والصالحين فهذه الاوقاف جائزة لان ذكر هذه الاشياء تعيين لمصرف خلة الوقف لا امر فيها بشئ لنفسه فتكون صلة تعطى لمن اتصف بتلك الصفات ولا كلام فيها بل الكلام فى عكس هذا اعنى من يقف ويأمر بالقراءة واعطاء الثواب وبقراء هو لاجل المال فلا يتصور فيه معنى الصلة * ولذا قال فى المحيط البرهاني ولا معنى لصلة القارى بقراءته وفى لفظ التعيين وفى المصرى اشعار بما قلنا انتهى * وهكذا قال سيدى العارف الشيخ عبد الغنى النابلسى فى شرحه على الطريقة المحمدية حيث قال فى بحث الرياء واما الاوقاف الآن والصدقات الجارية على قراءة الاجزئة القرآنية واجزاء صحيح البخارى ومسلم ومعلومات المؤذنين والمدرسين فى الجوامع والمدارس ونحوها فهى موقوفة على كل من يفعل هذه العبادات فى هذه المواضع المخصوصة لاي شرط ان يكون ثوابها للواقف والمتصدق بذلك بل للواقف والمتصدق ثواب الصدقة بذلك على القائم بهذه العبادات وثواب اعمالهم على ذلك كله لهم لا للواقف والمتصدق واما هذه الوظائف اعانة لهم على طاعة الله تعالى فقط فليست من هذا القبيل الذى اشار اليه المص الا اذا شرط الواقف او المتصدق ان ثواب هذه العبادات يكون له فى مقابلة ما عينه من المال فهو امر باطل حينئذ وفعاله حرام بهذه النية انتهى (فقد) وافق ما ذكره المصنفه قدس الله تعالى اسرارهما مع ان سيدى الاستاذ لم ير شيئاً من رسائله كما ذكره فى شرحه (ونقل) العلامة ابن الشحنة عن التعليقة فى المسائل الدقيقة لابن الصنائع ما يأخذه الفقهاء من المدارس ليس باجرة لعدم شروط الاجارة ولا صدقة لان الغنى يأخذها بل اعانة لهم على حبس انفسهم للاشتغال انتهى * اى ليس باجرة ولا صدقة من كل وجه

بل من بعض الوجوه * فقد ذكر العلامة الطرسوسى فى انفع الوسائل
ان ما يأخذه صاحب الوظيفة فيه شوب الاجرة والصلة والصدقة
فاعتبرنا شائبة الاجرة فى اعتبار زمن المباشرة وما يقابله من المعلوم
واعتبرنا شائبة الصلة بالنظر الى المدرس اذا قبض معلومه ومات او
عزل فى انه لا يسترد منه حصة ما بقى من السنة * واعلمنا شائبة الصدقة
فى تصحيح اصل الوقف فان الوقف لا يصح على الاغنياء ابتداء لانه لا يد
فيه من ابتداء قرينة ولا يكون الا بملاحظة جانب الصدقة * وقال قبله
ان المأخوذ فى معنى الاجرة والا لما جاز للفنى الخ (وفى) فتاوى العلامة
قاسم بن قطلوبغا اجعت الامة على ان من شروط الواقفين ما هو
صحيح معتبر يعمل به ومنها ما ليس كذلك * قال فى كتاب الوقف لابي
عبدالله الدمشقى عن شيخه شيخ الاسلام قول الفقهاء نصوص الواقف
كنص الشارع يعنى فى الفهم والدلالة لا فى وجوب العمل مع ان التحقيق
ان لفظه ولفظ الموصى والخالف والتأذروكل عاقد يحمل على عادته
فى خطابه ولفظه التى يتكلم بها وافقت لغة العرب ولغة الشارع اولا
ولا خلاف ان من وقف على صلاة او صيام او قراءة او جهاد غير
شرعى ونحوه لم يصح والله تعالى اعلم انتهى وقد نقل هذه العبارة ايضا
صاحب البحر وغيره فى كتاب الوقف والله تعالى الموفق (فان قلت)
قد جوز اعتبار شائبة الاجرة فى معلوم المدرس فىبقى ما صرحوا به من
التعليل لبطلان الوصية للقارى بانها تشبه الاجرة (قلت) لامتانة
فان المدرس معلم بخلاف القارى المطلوب منه القراءة المجردة فكون
معلوم المدرس فيه شائبة الاجرة على التعليم لا محذور فيه فان
الاستبحار على التعليم مما استثناء المتأخرون للضرورة كما قدمناه
اما القراءة المجردة فعلى النع * ولما وصلت فى تبليض هذه الرسالة الى
هذا المحل راجعت كتاب تبيين المحارم فرأيت ذكر فى الاجرة على القراءة
نحو ما ذكرته * وقرر بعضا مما قررته * وذكر مما يناسب ما نحن بصدد
(ماصورته)

ماصورته * واعلم ان الذي يأخذه العلماء والفقهاء والعلمون والأئمة
والمؤذنون من غلات الاوقاف انما يأخذونه صلة وصداقة وبرا ومجازاة
على الاحسان لا اجرة وجمالة فمن ظن غير ذلك فقد ظن بهم ظن
السوء ومن شك في شيء مما ذكرنا فليظفر في بصائر الاوقاف المتقدمة
وسجلاتها فان الذي يكتب فيها هذا ماوقف وحبس وسبل وتصدق
وحرر وابد ثم يكدون ذلك اشد تأكيد فيكون في اخره صدقة جارية
محركة محرمة مؤبدة يعطى للامام من ذلك كذا والمؤذن كذا والمدرس كذا
وهلم جرا ويكتبون بعد ذلك ابتغاء لمرضات الله تعالى وطلباً للثواب
ولا يوجد في بصائر الاوقاف ذكر الاجارة والا جمالة انتهى ملخصاً
وانذكر بعض ماحرره في ذلك الكتاب * وان لم يكن في محله او استلزم
نوع اسباب * لان مبنى كلامنا على التوضيح * والتأييد بكثرة النقول
وزيادة التصريح * فقال بعد كلام فقد علمت ان تجوز الاجارة للضرورة
وبالضرورة فيه لا تجوز الاجارة اصلاً كالصلاة والصوم وقراءة القرآن
والاصل فيها ان وجوب الاخلاص في كل العبادات مشروط في كونه لله
تعالى فحرم ارادة الدنيا بعمل الاخره فلا تكون العبادة بالاجرة خالصة
لله تعالى بل هي ملحقة بالرياء بلا شبهة والرياء حرام بالادلة القطعية * ثم
حرر ان قول المتأخرين يجوز اخذ الاجرة على الامامة والاذان وتعليم
القرآن انما ارادوا به الاخذ على طريق الصلة والقربة بسبب انصاف
المعطي بعمل من اعمال البر وكذا ارزاق القضاة او يكون مرادهم بالاجرة
ما يؤخذ في مقابلة اتعاب النفس في الامامة والتأذين في حضور موضع
معين وقبائه به وقتاً معيناً فانه ليس بواجب عليه وليس من نفس العبادة وكذا
اتعاب نفسه في تلقين سورة شخصاً معيناً ليس بواجب عليه الا ان
لا يوجد غيره فيجوز الاجارة فيها ليس من حيث انها عبادة بل من
حيث انها وسيلة لها * فان عمل الآخرة نوعان * الاول ما يكون قربة
مقصودة باذات كالصلاة والصوم والتلاوة والتسبيح والحمج ونحوها

فلا يجوز اخذ الاجرة عليه لانه ماش-سرع الا بوصف العبادة والخاص
 لله تعالى وارادة الدنيا به قلب الموضوع * والثاني ما يكون وسيلة وآلة
 للنوع الاول كالتعليم والامامة ونحوهما ولا خلاف انه اذا وجد النية
 فيه لله تعالى يكون قربا يناب عليها والا لا ولكن يبقى كونه وسيلة وآلة
 والمنقدمون لم يجوزوا اخذ الاجرة على النوعين لان وضعهما لنفع الآخرة
 والمتأخرون الحق الثاني: عمل الدنيا في جواز اخذ الاجرة للضرورة من
 حيث كونها وسيلة * فاذا فهمت ذلك علمت انه ليس في مذهب الحنفي
 وغيره جواز اخذ الاجرة على العبادة المقصودة بالذات وانما هي على
 الوسائل من حيث كونها وسيلة * والحاصل ان اخذ الاجرة على
 العبادات حرام وما يأخذه الفقهاء ونحوهم اما صلة لهم او كفاية لهم
 عن الاشتغال بالكسب واما اجرة على اتعاب النفس فيما دون العبادات
 انتهى ملخصا * ثم ذكر مسألة الاستئجار على الحج وقال ان كتب الحنفية
 مشحونة بعدم الجواز بكلمة ظاهر الرواية كما هو المفهوم من كلام الكرماني
 وشرح الكافي وآداب المفتين والكفاية وخراتة الاكل والنفقة والمجمع
 والمحيط وشرح الطحاوي وغيرها ثم ذكر كلام الحنفية وقبح القدير
 الذي قدمناه عن رسالة الشرنبلالي * ثم ذكر ما قدمناه عن الجوهرة
 ونصه واختلفوا في الاستئجار على قراءة القرآن مدة معلومة قال
 بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز وهو المختار * وصار الزاهدي
 في الفقيه من بنى مدرسة ومقبرة لنفسه فيها ووقف عليها ضيعة وبين
 فيها ان ثلثه ارباعه للمنفقة ورابعه بصرف الى من يقوم بكنس
 المقبرة وقبح بابها واغلاقه والى من يقرأ عند القبر وقضى القاضي بصدقة
 وقفه وجعل آخره للفقراء يحل لمن يقرأ عند قبره اخذ هذا المرسوم ولمن
 يكنسه * وقال بعضهم ان كان القارئ معينا يجوز والا فلا انتهى (وقال)
 فهذا يدل على ان الاستئجار على القراءة جائز فاجاب عنه (قلنا)
 في الجواب ان ههنا قاعدة مقررة وهي ان المسائل الفقهاء ان كان
 (مأخذها)

مأخذها معلوما مشهورا من الكتاب والسنة والاجماع فلا نزاع فيها
 لاحد والا بان كانت اجتهادية ينظر ان نقلها مجتهد لزم اتباعه بلا
 مطالبة بالدليل والا فان نقلها عن مجتهد وانبت نقله فكذلك والا فان
 كان ينقل من قبل نفسه او من مقلد اخر او اطلق فان بين دايلا شرعا
 فلا كلام والا ينظر فان وافق الاصول والكتب المعتبرة يجوز العمل به
 وينبغي للعالم ان يطلب الدليل عليه وان خالف ما ذكر فلا يلتفت اليه
 فقد صرحوا ان المقلدان افتى بلا نقل عن المعتبرات فلا ينظر الى
 فتواه * فاذا عرفت هذه القاعدة * فاعلم ان الحدادي « ١ » وامثاله
 مقلدون لا يقدرّون على الاستنباط ولا على اخراج الصحيح من الفاسد
 بل هم ناقلون ولم ينقلوا هذه المسئلة عن ائمتنا المجتهدين بل المصريح
 منهم عدم الجواز مع انه يخالف الاصول (قال) في الاختيار وجمع
 الفتاوى واخذ شيء للقرآن لا يجوز لانه كالاجرة فاذا نفى الجواز عن
 مشابهة الاجرة فكيف عنها (وفي) الخلاصة اوصى القاري القرآن عند
 قبره بشيء فالوصية باطلة (وكذا) في التارخاية عن المحبط (وفيها)
 والصحيح انه لا يجوز وان كان القاري معينا وهكذا قال ابو نصر وكان
 يقول لامعنى لهذه الوصية واصلة القاري لقراءته لانه بمنزلة الاجرة وهي
 باطلة وبدعة (وقال تاج الشريعة في شرح الهداية ان القرآن بالاجرة
 لا يستحق الثواب لاليت ولا للقاري (وقال) العيني في شرح الهداية
 ويمنع القاري الدنيا والآخذ والمعطى اثنان (فلم) يكن ما اختاره
 الحدادي هو المختار لان المعتمد من اصحابنا ذهبوا الى خلافه (وكتاب)
 الغنية مشهور عند العلماء الثقات بضعف الرواية مع قطع النظر عن كون
 مؤلفه الرازي معتزليا وكلامه مخالف لاصولنا واوسلم ما قاله الحدادي

« ١ » اقول على ان الحدادي جزم بخلاف ما ذكره حيث قال في كتاب
 الوصايا واوصى لرجل بشيء ليقرأ على قبره فالوصية باطلة منه

يُجْعَلُ عَلَى أَنْ غَرَضُ الْمَوْصِي أَنْ مَوْضِعَ الْقُرْآنِ تَنْزِلُ فِيهِ الرِّجْعَةُ
فَيَحْصُلُ مِنْ ذَلِكَ فَائِدَةُ الْمَيِّتِ وَمِنْ حَوْلِهِ فَتَكُونُ الْأَجْرَةُ بِمُقَابَلَةِ ذَلِكَ التَّعَبِ
لأنه سبب التَّنْزِيلِ الرِّجْعَةُ عَلَى الْقَبْرِ وَاسْتِثْنَاءُ الْمَيِّتِ بِهِ وَلَمْ تَوْجَدْ هَذِهِ
الْمَعْنَى إِذَا قُرَأَ بَعِيدًا عَنِ الْقَبْرِ وَقُرَأَ الْحَيُّ كُلُّ يَوْمٍ فِي مَكَانٍ مُعَيَّنٍ خُصُوصًا
إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمُقْرَأُ حَاضِرًا وَلَا يُقَاسُ عَلَى مَا يُقْرَأُ عِنْدَ الْقَبْرِ إِذَا لَا
فَائِدَةُ الْمَعْطَى فِي اتِّعَابِ نَفْسِ الْفَقِيرِ بَلْ مُرَادُهُ وَصُولُ الثَّوَابِ إِلَيْهِ
وَلَا ثَوَابٌ فِي هَذَا التَّعَبِ وَالْقِرَاءَةِ كَمَا ذَكَرْنَا عَنْ تَأْجِجِ الشَّرِيعَةِ (وَبِالْجُمْلَةِ)
الْمُنَوَّعِ بَعْدَ الثَّوَابِ وَنِيَّةِ الْقِرَاءَةِ لِأَجْلِ الْمَالِ غَيْرِ صَحِيحَةٍ بَلْ هُوَ رِيَاءٌ لِقَصْدِهِ
أَخِذَ الْعَوَاضِ فِي الدُّنْيَا وَقَدْ ذَكَرُوا أَنَّ مَنْ يَرِيدُ الْغَزْوَ لِلَّهِ تَعَالَى وَيُرِيدُ
الْفَتْحَ لَا يَكُونُ غَزْوُهُ خَاصًا لِلَّهِ تَعَالَى وَمَنْ نَوَى الْحِجَّ وَنَوَى التَّجَارَةَ لِثَوَابِ
لَهُ إِنْ كَانَتْ التَّجَارَةُ غَالِبَةً أَوْ مَسَاوِيَةً (وَالْحَاصِلُ) أَنَّ مَا شَاعَ فِي زَمَانِنَا
مِنْ قِرَاءَةِ الْأَجْزَاءِ بِالْأَجْرَةِ لَا يُجُوزُ لِأَنَّ فِيهِ الْأَمْرَ بِالْقِرَاءَةِ وَاعْطَاءَ الثَّوَابِ
الْأَمْرَ وَالْقِرَاءَةَ لِأَجْلِ الْمَالِ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْفَقِيرِ ثَوَابٌ لِعَدَمِ النِّيَّةِ الصَّحِيحَةِ
فَأَنَّى يَصِلُ الثَّوَابُ إِلَى الْمُسْتَأْجِرِ وَأَوَّلًا الْأَجْرَةُ مَا قُرَأَ أَحَدٌ لِأَحَدٍ فِي هَذَا
الزَّمَانِ بَلْ جَعَلُوا الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ مَكْسَبًا وَوَسِيلَةً إِلَى جَمْعِ الدُّنْيَا أَنَا لِلَّهِ
وَأَنَا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ أَنْتَهَى (هَذَا) مُلَخَّصُ مَارَاتِبِهِ فِي تَبْدِيقِ الْحَارِمِ (وَقَوْلُهُ)
وَأَوْسَلُ مَا قَالَهُ الْخُدَّادُ الْحَلْحَلِيُّ أَنَّهُ عَلَى سَبِيلِ التَّنْزِيلِ وَالْأَقْبَرُ غَيْرُ مُسْلِمٍ
لِخَافَتِهِ لِكَلَامِ أَهْلِئِنَّا وَشُرُوحِ وَفَتَاوَى كَمَا عَلِمْتَهُ مِنْ هُنَا وَبِمَا قَدَّمَاهُ
مِنْ أَنَّ الِاسْتِئْجَارَ عَلَى الْعِبَادَاتِ لَا يَصِحُّ وَإِنَّ الْمُتَأَخِّرِينَ اسْتَشْنَوْا التَّعْلِيمَ
اسْتَحْسَانًا لَازِمًا لِلضَّرُورَةِ وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ بِصِحَّتِهِ عَلَى التَّلَاوَةِ الْمَجْرَدَةِ
(وَإِيضًا) فَانَّهُ لَا يُوصَى وَلَا يَدْفَعُ الْمَالُ إِلَّا بِمُقَابَلَةِ الثَّوَابِ وَعَلَى ظَنِّ
وَصَوْلِهِ إِلَيْهِ كَمَا قَدَّمَاهُ وَلَا يَخْطُرُ بِيَالِهِ دَفْعُ الْمَالِ بِمُقَابَلَةِ خُصُوصِ
التَّعَبِ وَالْحَاضِرِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فِي عَرَفِ أَهْلِ زَمَانِنَا (وَإِيضًا) فَهَذَا الْحَمَلُ
غَيْرُ مُسْلِمٍ لِأَنَّهُ قَدْ دُمَّ أَنَّ تَجْوِيزَ الْمُتَأَخِّرِينَ الْأَجْرَةَ عَلَى الْوَسَائِلِ لِلضَّرُورَةِ
وَقَدْ دُمَّا غَيْرَ مَرَّةٍ أَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ فِي الدِّينِ لِالِاسْتِئْجَارِ عَلَى الْقِرَاءَةِ الْمَجْرَدَةِ
(عَلَى)

على ان ما يفعل في زماننا من الختمات والتهليل لا يكون بخضرة الميت ولا عند
 قبره بل يكون كثيرا في بيت الأيتام (وقد) يجاب عما في القنية بان ذلك تعيين
 للمصرف كما قدمناه عن شرح الطريقة ولا محذور فيه اذ ليس فيه بيع الثواب
 والامر باهدائه لروح الواقف كما يفعل في الوصية في زماننا فهو مثل ما لو قال
 يعطى للعلماء او للفقراء مثلا وانما المحذور الاعطاء بدلا عن ثواب القراءة
 (والظاهر) ان هذا وجه القول الضعيف بجواز الوصية لمن يقرأ على القبر
 ووجه القول المعتمد الملحوظ فيه الموصى البدلية عن القراءة وثوابها فيشبه الاجرة
 وبيع الثواب فلذا صححوا بطلانها كما صرح به في التارخات وافاده صاحب
 القنية بنفسه فيما نقلناه عنه اوائل المقصد حيث عبر عن الجواز بقل المفيد للضعيف
 وقد اعترض بعض محشي الاشياء حيث اقتصر على عبارة القنية هذه المذكورة في
 الوقف ظاننا انه كالوصية ولم يثبت لما ذكره في الوصايا من ترجيح بطلانها تيمنا
 بالجمهور مع وضوح الفرق (وحاصله) ان مقصود الموصي ثواب القراءة بمقابلة
 المال وهو بيع الثواب فلذا بطلت الوصية ومقصود الواقف التصديق بالمال على
 القاري اعانة له على القراءة ليكون الواقف سببا في ذلك الخير لا ليكون ثواب
 القراءة لنفسه بمقابلة ماله فلو قصد ذلك بطل كالوصية كما قدمناه (وبه) ظهر
 وجه صحة الوقف على القاري وبطلان الوصية له لاجل ثواب قرأته وظهر صحة
 كلام القنية * ثم بعد مدة وقفت على شرح الطريقة للعلامة الشيخ رجب بن
 عسمة الله فرأيت اجاب عما في القنية بنحو ما ذكرناه حيث قال انه مخالف للكتب
 المتبعة ولو سلم فالمراد والله تعالى اعلم ان من يقرأ لله تعالى عند قبري من عند
 نفسه بلا امر احد وتكليفه يدفع اليه شيء معين بطريق الصلة الا يرى انه لم
 يأمر بالقراءة واعطا الثواب كما هو شائع في زماننا ففرضه ان يسمع القرآن
 ويستأنس به لانه متصور من الميت كما ذكر في الفتاوى ومن لم يجوز نظر الى
 مشابهة الاجرة فاحتاط ومنع كما نقلناه عن الاختيار اه ملخصا * ثم قال واعلم ان
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سمي الدنيا جيفة ملعونة وهل يليق لامته
 ان يستبدوا كلام الله تعالى بجيفة ملعونة واي استخفاف يزيد على هذا وبأى

وَجَدَ يَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ انْتَهَى * وَذَكَرَ
هَذَا الشَّارِحُ فِي بَحْثِ الرِّبَا أَنَّ رَجُلًا مِنْ الْأَكْرَادِ ادَّعَى جَوَازَ ذَلِكَ اسْتِدْلَالًا
بِحَدِيثِ اللَّدْبِغِ الْمَارِ وَرَدَ عَلَيْهِ بَأَنَّ ذَلِكَ أَجْرَةٌ عَلَى الرَّقِيقَةِ الْمَقْصُودِ بِهَا
التَّدَاوِي دُونَ الثَّوَابِ وَنَحْنُ نَقُولُ بِجَوَازِ ذَلِكَ مَنْ ادَّعَى الْجَوَازَ مُطْلَقًا فَعَلَيْهِ
الْبَيَانُ كَيْفَ وَالْأَدْلَةُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسِ يَدُلُّ عَلَى مَدْحَانَا
أَمَّا الْكِتَابُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى (وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا) وَأَمَّا السُّنَّةُ فَكَقَوْلِهِ عَلَيْهِ
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (اقْرَأُوا الْقُرْآنَ وَلَا تَأْكُلُوا بِهِ) وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ فَانَّ الْأُمَّةَ اتَّفَقُوا
عَلَى أَنَّ لِالثَّوَابِ لِلْعَمَلِ الْإِبَالَنِيَّةِ وَهِيَ الْحَالَةُ الْبَاعِثَةُ عَلَى الْعَمَلِ الْمَعْبُورِ عَنْهَا بِالْقَصْدِ
وَالْعَزَمِ وَلَمْ تَوْجَدْ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ فَلَا ثَوَابَ فَلَا أَجَارَةَ * وَأَمَّا الْقِيَاسُ فَانَّ الْقِرَاءَةَ
مِثْلَ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ فِي كَوْنِهَا عِبَادَةً بَدَنِيَّةً مُحَضَّةً فَكَمَا لَا تَجُوزُ الْأَجَارَةُ
عَلَيْهِمَا لَا تَجُوزُ عَلَى الْقِرَاءَةِ * وَقَالَ أَيْضًا الْأَجَارَةُ هُنَا بَيْعُ الثَّوَابِ وَبَيْعُ
الْمَعْدُومِ بَاطِلٌ وَلَوْ سَلِمَ وَجُودُهُ فَلَيْسَ بِمَالٍ وَلَوْ سَلِمَ فَلَيْسَ بِمَقْدُورٍ التَّسْلِيمُ
وَلَوْ سَلِمَ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِبَيْعٍ فَهِيَ تَمْلِكُكَ الْمَنْفَعَةَ بِعَوَضٍ وَالْمَنْفَعَةُ هُنَا هِيَ الثَّوَابُ
لَا الْقِرَاءَةُ حَتَّى أَوْ عِلْمُ الْمُسْتَأْجَرِ عَدَمُ حَصُولِ الثَّوَابِ لَمْ يُعْطَ حَبَّةً عَلَى
بَجْدِ الْقِرَاءَةِ فَإِذَا لَمْ يَسَلِمِ الثَّوَابُ لَا يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَةَ * وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
مَا يُعْطَاهُ صَلَاحًا بَلَا شَرْطَ قِرَاءَةٍ وَالْقَارِئُ يَقْرَأُ حَسْبَ سَبَبَةِ اللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّ
الْمُعْطَى لَمْ يُعْطَ إِلَّا لِيَقْرَأَ عَلَى مَرَادِهِ حَتَّى يَرَاهُ هَلْ يَدُومُ عَلَى الْقِرَاءَةِ
وَلِأَنَّ الْقَارِئَ لَوْ لَمْ يُعْطَ لَمْ يَقْرَأَ * ثُمَّ قَالَ وَبِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَدْلَةِ
الْمُنْقُولَةِ عَنِ الْأَجَلِ * ظَهَرَ أَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الْمَحْدُودَةِ الرَّدُّودَةِ * فَكَيْفَ
تَكُونُ عِبَادَةً وَطَاعَةً مَقْبُولَةً * عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ) أَيْ مَرْدُودٌ
فَيَكُونُ فَاعِلُهَا مُسْتَحَقًّا لِلْعِقَابِ * وَتَارَكُهَا مُحْفُوظًا عَنِ الْعِقَابِ * فَتَأَمَّلْ
حَتَّى يَظْهَرَ لَكَ الْخَطَأُ مِنَ الصَّوَابِ * هَذَا خِلَاصَةُ مَا ذَكَرَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ
تَعَالَى وَجَزَاءُ خَيْرًا وَهُوَ صَرِيحٌ بِجَمِيعِ مَا قَدَّمَاهُ * وَمُوَافِقٌ لِمَا عَنْ
كُتُبِ الْمَذْهَبِ نَفَلْنَاهُ (فَإِنْ قُلْتَ) قَوْلَ الْبَرْكَوِيِّ بِطِلَانِ الْوَصِيَّةِ
(بِاتِّخَاذِ)

ياتخاذ الطعام والضـيافة يوم موته او بعده مخالف لما نقل عن ابي جعفر
من انها تجوز من الثالث (قلت) في السـئلة قولان حكاهما في الخاتبة
والظهيرية وغيرهما ومشي على البطلان في متن التوير وذكر في
جامع الفتاوى انه الاصح ووفق بينهما صاحب التوير في شرحه بان
القول بالبطلان مقيد بان يحضر فيه النابحات ثم على القول بالجواز
بشرطه انما يحل الاكل لمن يطول مقامهم عنده ولمن يجي من مكان
بعيد دون من سواهم ويستوى فيه الاغنياء والفقراء كما في الخاتبة (قال)
في الظهيرية وتفسير طول المسافة ان لا يبيتوا في منازلهم فان فضل
من الطعام شئ كثير يضمن الوصي والا فلا انتهى (والمراد) ان
لا يمكنهم المبيت في منازلهم لو ارادوا الرجوع في ذلك اليوم لبعدها
(ويؤيد) القول بالبطلان مطلقا ما في آخر الجناز من فتح التقدير
للمحقق الكمال ابن السهام حيث قال ويكره اتخاذ الضـيافة من الطعام
من اهل الميت لانه شرع في السرور لافي السرور وهي بدعة مستفحكة
روى الامام احمد وابن ماجه عن جرير بن عبدالله قال كنا نعد
الاجتماع الى اهل الميت وصنعهم الطعام من الشبابة واستحب لجيران
الميت والاقرباء الابعاد تهيئة طعام لهم يشبههم يومهم ولياتهم لقوله صلى
الله تعالى عليه وسلم (اصنعوا لآل جعفر طعاما فقد جاء ما يشغلهم)
حسنه الترمذي وصححه الحاكم ولانه بر ومعرفة وبلغ عاينهم في الاكل
لان الحزن يمنعهم من ذلك فيضعفون انتهى ❖ الخاتمة ❖ ادفع مايتوهم
مبطلا لجميع ما تقدم (ان قلت) انك قد اتيت بالعجاب * وارشدت الى
الصواب * ولكن بقيت لنا شبهة وهي ان ما نقلته عن كتب المذهب
يحتمل ان يكون مفرغا على مذهب المتقدمين فليس فيه دلالة على
بطلان الاستبحار على التلاوة ونحوها ولا على بطلان الوصية اذ ذلك
بل كل منهما صحيح على مذهب المتأخرين (قلت) قد ذكرنا سابقا
ما يدفع ذلك الاشكال * على وجه الاجمال * ولكن لابس بزيادة البيان

لنصف يقبل الحق ولا ينكر العيان (فنقول) ارجع الى ما سردناه لك من عبارات المتون التي هي عمدة المذهب فانظر كيف صرحوا فيها اولا بقولهم ولا يصح الاستنجار على الطاعات كالخج والاذان والامامة والتعليم ونحوها ثم ذكروا مذهب المتأخرين بقولهم والفتوى اليوم على جوازه لتعليم القرآن واقتصر عليه جل المتون المحررة كالتهدية والكفر والواهب وبعض المتون الحقوا بتعليم القرآن تعليم الفقه والاذان والاقامة وحال الشرح ذلك بالضرورة وحاجة المسلمين لعدم من يقوم بذلك تبرعا في زماننا لانقطاع ما كان لهم في زمان المتقدمين وصرحوا بأن المتأخرين اختاروا ذلك استحسانا فقد ابقوا ما عدا المستثنى مما ليس فيه ضرورة داخل تحت المنع الذي هو اصل المذهب (فهل) يصح لما قل فضلا عن فاضل ان يقول انا اخالف اصل المذهب بالكلية واقول انه يصح الاستنجار على كل طاعة كال تلاوة والتسبيح والتهليل والخج والجهاد والصوم والصلاة والاعتكاف ونحو ذلك بعد اطلاعه على ما استثناه ائمة مذهبه من اشياء محصورة اختلفوا فيما بينهم في بعضها وقيدوها وعلاوها بما لم يوجد في غيرها بل نصوا على عدم جواز غيرها كما قدمناه من عباراتهم ومنها عبارة الذخيرة البرهانية المقدمة في الفصل الثاني حيث صرح فيها اولا بما افتى به المتأخرون من جوازه على التعليم معللا بالضرورة واعقبه بالتصريح بعدم جوازه على الاذان والاقامة والخج والغزو وسائر الطاعات (فهل) يحل لمسلم مقلد لابي حنيفة ان يقول برأيه بخلاف ذلك او يعتقد ان الجواز مطلقا على سائر الطاعات هو مذهب المتأخرين (وارجع) الى ما قدمناه عن رسالة الشرنبلالي في الاستنجار على الخج من انه باطل باتفاق ائمتنا وما نقله من رد المحقق ابن الهمام على ما يوهمه ظاهر عبارة قاضي خان من جواز الاستنجار على الخج (فهل) يظن احد بابن الهمام انه لم يفهم عبارات المتون وغيرها ولم يعرف ان مذهب المتأخرين الجواز (مطلقا)

مطلقا حتى يتجاسر على الاعتراض على قاضى خان اما كان له مندوحة
من الاعتراض عليه بحمل كلامه على مذهب المتأخرين الذين نقل مذهبهم
قاضى خان فى كتيبه ورضى به وابن الهمام هو الهمام ابن الهمام * وناهيك
به من امام * وما اظن ان من يزعم فيه عدم فهمه لمذهبه انه يفهم بعض
كلامه (كيف) وقد صرحوا قاطبة بأن ما يأخذه الأمور بالحج انما
يأخذه بطريق الكفاية لا العوض عن تعبه * وبنوا عليه انه يجب عليه
رد الزائد من النفقة * وانه يشترط اتفاقه بقدر مال الأمر * وانه يتصرف
فيه على ملك الأمر حيا كان الأمر او ميتا معينا كان القدر اولا * وان
للوارث ان يسترد المال من الأمور مالم يحرم * وغير ذلك من الاحكام التى
ذكروها فى الحج عن الغير (ولو) صح الاستئجار على الحج لانه كسبت
هذه الاحكام وكان ما يأخذه الأمور انما يأخذه بطريق العوض
لا الكفاية ولم يجب عليه رد الزائد ولم يشترط اتفاقه بقدره وكان
يتصرف فيه على ملكه مطلقا لا على ملك الأمر ولم يكن للوارث
استرداده مطلقا لان بدل الاجارة بملك بالقبض (فانظر) ايها النصف
الطالب للحق هل سمعت احدا من المتقدمين او المتأخرين صرح بخلاف
هذه الاحكام وبأن الأمر فيها اليوم على عكس ما ذكره حتى يكون
شبهة لظنك ان المتأخرين لم يقصدوا الحصر فيما استثنوه وانهم جوزوا
الاستئجار على سائر الطاعات وان لم منه تخطئة الشراح وغيرهم
بالتعليل بالضرورة اذ ليست الضرورة داعية الى جوازه على سائر
الطاعات فيكون تعليلهم فى غير محله (وحيث) لم يصرح احد
بخلاف ما نقلناه عنهم هل يتجاسر احد منا على مخالفتهم ورد نصوصهم
برأيه بل لو قال ذلك وخالفهم رد عليه صغار الطلبة وقالوا له لا تقبل
الفقه بالعقل بل لابد من احضار النقل فان قال لهم نقلى ان الحج
طاعة وقد قال المتأخرون يجوز الاستئجار على كل الطاعات لقوا
له احضر النقل عن احد من يعتد به من اهل المذهب انه قال على

كل الطاعات حتى نستريح ونستأجر من يصوم عنا رمضان ويصلي
عنا واذا سئلنا يوم القيمة عن ذلك نقول يا ربنا عبدك هذا نقل لنا
عن المجتهدين الذين امرتنا باتباعهم هذه العبارة التي هي نص في جواز
الاستئجار على الصوم والصلاة كما هي نص على جوازه على الحج بل
هي نص على هدم التكليف الشرعي والخروج عن قواعد الملة المحمدية
(فهل) يقبل ذلك العذر من مسلم جاهل * فضلا عن عالم عاقل
(فعلم) ان ائمتنا لم يستثنوا من الطاعات الا ما نصوا عليه من التعليم
والاذان والامامة مما فيه ضرورة داعية وهي حفظ الدين واقامة
شعائره للموحدين مع ان من عجز عن الحج مضطر الى ايجاج غيره عنه
ولا يكاد يجد احدا متبرعا بالحج عنه لكن لما كانت هذه الضرورة ليست
كالضرورة الى التعليم ونحوه لم يجوزوا الاستئجار عليه على ان ضرورة
هذا العاجز مندفعه بانابة غيره منابه في الحج عنه والافتاق عليه في سفره
من مال الامر فلذا اتفقوا على عدم جواز الاستئجار عليه واتفقوا على
الاحكام التي فرعوها في الحج عن الغير كما قدمناه انفا (وارجع) الى
ما قدمناه اول المقصد عن الكثر وشرحه للزيلعي ومثله في سائر كتب
المذهب متونا وشروحا وفتاوى من ان النيابة تجرى في العبادة المالية
عند العجز والقدرة كالزكاة والعشر والكفارة ولم تجر في البدنية بحال
كالصلاة والصيام والاعتكاف والتلاوة والاذكار وفي المركب منها
كالحج تجرى عند العجز الدائم فقط (فهل) سمعت احدا منهم صرح بخلاف
ذلك اوقال ان ذلك مذهب المتقدمين فقط مع ان النيابة اسهل من
الاستئجار لكونها بدون عوض ولانها جازت في الحج دون الاستئجار
(وانظر) هل قال احد من المتقدمين او المتأخرين بانه يجوز للقاضي او المفتي
اخذ الاجرة على القضاء او الافتاء باللسان مع ان القضاء والافتاء من الطاعات
(فهل) تقول انت برأيك بالجواز او تزعم انه مذهب المتأخرين حتى
يعتقد القضاء حل ما أخذونه من الرشوة والمخصول ويقولون انما تأخذوه
(اجرة)

اجرة على القضاء فيكون اثم كفرهم في عنقك حيث كنت سببا لتحليلهم
ما هو محرم باجماع المسلمين (وارجع) ايضا الى ما قدمناه عن حاشية
الشيخ خير الدين الرملي على البحر من قوله في الرد على صاحب البحر
اقول المفتي به جواز الاخذ استحسنانا على تعليم القرآن لاعلى القراءة
المجردة كما صرح به في التاترخانية الخ (وارجع) ايضا الى ما قدمناه عن
حاشية المنتهى من قول شيخ الاسلام تقي الدين ان الاستنجار على مجرد
التلاوة لم يقل به احد من الائمة وانما تنازعوا في الاستنجار على التعليم
(وارجع) ايضا الى ما قدمناه عن الفتاوى الخيرية وما افتي به من
بطلان الوصية فهل افتي بذلك مجازفة في الدين او اعدم فهمه لمراد
التأخرين بل ما افتي الا عن فقه واف * وفهم صاف * تبعا لما صرح
به مشايخ المذهب من ان الوصية للقراءة على القبر باطلة وان جازت
القراءة على القبر لانها تشبه الاجرة على القراءة وهي باطلة فجزاه الله
تعالى وغيره من العلماء العاملين * جزاء وافيا يوم الدين (والواصل)
ان المخالف في ذلك * بعد وضوح هذه المسالك * اما مكابر منكر للبيان
واو اقام عليه الف برهان * لكونه اتخذ القرآن مكتسبا فيخاف ان
انصف * ان يكون بتحريم كسبه قد اقر واعترف * واما جاهل قليل
الفهم * عديم العلم * متشبث بحبال اوهام باليه * وخيالات عن رائحة
الصحة خالية * ومستند الى عبارات خاوية * كبيوت عناكب واهية * وكل
منهما آثم موزور * لكون المكابر في الدين * او الجاهل بين اظهر المسلمين * غير
معذور (فان قلت) الا ان حصص الحق * وظهر الكذب من الصدق * فان
ما ذكرته صحيح * وما اثبتته من النقول صريح * لا يخفى على من عنده نوع
علم * اورزق ادنى فهم * ولا ينكره الا غبي احق * هو باليه آثم ملحق
ولكننا نرى اهل بلدتنا هذه قد اطبقوا على هذه الافعال * واعتقدوها
من ارجى الاعمال * فليكن هذا مما تعامله المسلمون وتعارفوه * وراوه
حسننا حين اتلفوه * وقد ورد في الحديث (ان ماراه المسلمون

حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ) الْآتِي أَنَّهُمْ جُوزُوا الْأَصْنَاعَ وَدَخُولَ
الْحِمَامِ وَالشَّرْبَ مِنَ السَّقَا وَنَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا خَالَفَ الْقِيَاسَ * وَقَدْ جُوزُوهُ
لِتَعَامُلِ النَّاسَ * فَلَمْ لَا تَكُونُ مَسْئَلَتُنَا مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ * لِنَسْتَعْنِيَ عَنِ الْقَالَ
وَالْقَبِيلِ (قُلْتُ) أَعَلَمْ أَوَّلًا أَنَّ الْعَرَفَ عَلَى قَسَمَيْنِ خَاصٍّ وَعَامٍّ وَقَدْ
اخْتَلَفُوا فِي الْعَرَفِ الْخَاصِّ هَلْ هُوَ مُعْتَبَرٌ أَوَّلًا وَالَّذِي صَحَّحُوهُ هُوَ أَنَّهُ خَبَرٌ
مُعْتَبَرٌ وَأَمَّا الْعَرَفُ الْعَامُّ فَهُوَ مُعْتَبَرٌ بِلا شَكٍّ وَابْتِكَانِكَ كَمَا قَبِيلٌ حَفِظْتَ شَيْئًا
وَنَاقَبْتَ عَنْكَ أَشْيَاءَ (مِنْهَا) أَنَّ مَا ذَكَرْتَهُ مِنَ الْأَصْنَاعِ وَنَحْوِهِ مِنَ الْعَرَفِ
الْعَامِّ وَمَسْئَلَتُنَا مِنَ الْعَرَفِ الْخَاصِّ فَإِنَّ الْعَرَفَ الْعَامَّ مَا تَعَامَلُهُ الْمُسْلِمُونَ
مِنْ عَهْدِ الصَّحَابَةِ إِلَى زَمَانِنَا وَآفَرَهُ الْمُجْتَهِدُونَ وَعَمَلُوا بِهِ بِنَاءً عَلَى التَّعَارُفِ
وَأَنَّ خَالَفَ الْقِيَاسَ وَلَمْ يَرُدِّهِ نَصٌّ وَلَا قَامَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ فَهَذَا اخْتِزَاهُ
الْفُقَهَاءُ وَابْتَدُوا بِهِ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ وَقَدْ قَالُوا أَنَّ الْعَرَفَ بِمَنْزِلَةِ الْأَجْمَاعِ
عِنْدَ عَدَمِ النِّصِّ وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْعَرَفَ الْعَامَّ بِالْمَعْنَى الَّتِي ذَكَرْنَا
لَا مَا تَعَارَفَهُ بَعْضُ النَّاسِ فَضْلًا عَمَّا رَدَّهُ الْعُلَمَاءُ وَعَدُوهُ مِنْكَرًا كَمَا سَأَلْتُنَا
(وَقَدْ) ذَكَرَ الْمُحَقِّقُ ابْنُ الْمُهَاسِمِ أَنَّا جُوزْنَا الْأَصْنَاعَ اسْتِحْسَانًا بِالتَّعَامُلِ
الرَّاجِعِ إِلَى الْأَجْمَاعِ الْعَمَلِيِّ مِنْ لَدُنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
إِلَى يَوْمِنَا بِلا تَكْبِيرٍ وَالتَّعَامُلِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ مَنْدُوجٍ فِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ
تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ إِلَى آخِرِ مَا قَالَ فَرَأَيْتُمْ تَعْلَمُ حَقِيقَةَ
مَاقَلْتُنَا (وَفِي) شَرْحِ الْأَشْبَاهِ لِلْعَلَامَةِ الْبَيْرِيِّ عَنِ السَّيِّدِ الشَّهِيدِ التَّعَامُلِ
فِي بِلَادٍ لَا يَدُلُّ عَلَى الْجَوَازِ مَا لَمْ يَكُنْ عَلَى الْإِسْتِمْرَارِ مِنَ الصَّدْرِ الْأَوَّلِ
فَيَكُونُ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى تَقَرُّرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِيَّاهُمْ عَلَى ذَلِكَ
فَيَكُونُ شَرْعًا مِنْهُ وَالْأَلَا يَكُونُ حُجَّةً إِلَّا إِذَا كَانَ كَذَلِكَ مِنَ النَّاسِ
كَافَّةً فِي الْبِلَادِ كُلِّهَا فَيَكُونُ أَجْمَاعًا وَالْأَجْمَاعُ حُجَّةٌ الْآتِي أَنَّهُمْ أَوْ
تَعَامَلُوا عَلَى بَيْعِ الْحَبْرِ وَالرِّبَا لَا يَفْتِي بِالْحُلِّ أَنْتَهَى مُلْخَصًا * فَانْظُرْ إِيَّاهُ الْمُنْصَفِ
فِي التَّعَامُلِ فِي مَسْئَلَتُنَا وَتَأَمَّلْ فِيهَا حَتَّى يَظْهَرَ لَكَ دُخُولُهَا تَحْتَ أَيْ وَاحِدٍ
مِنْ هَذَيْنِ التَّعَامِلَيْنِ اللَّذَيْنِ لَأَثَابُ لِهَمَّا (وَمِنْ) الْأَشْيَاءِ الَّتِي غَابَتْ عَنْكَ
(أَنَّ)

ان العرف انما يعتبر اذا لم يخالف النص كما قاله ابو حنيفة ومحمد
 رحمهما الله تعالى وعليه انفتوى كما نصوا عليه في باب الربا وغيره
 (وذكر) الامام فخر الدين الزيلعي في باب الاجارة الفاسدة عند قول
 البكرة وان آجر دارا كل شهر بكذا صح في شهر فقط الا ان يسمى الكل
 مانصه ولا معنى لقول من قال من المشايخ ان العقد صحيح في الشهر
 الثاني والثالث لتعامل الناس لان التعامل اذا كان مخالفا للدليل لا يعتبر
 انتهى (وقد) استدل في المقدمة التصوص على خلاف هذا
 العرف وسبقنا لك من بعدها نصوص ائمة المذهب على بطلانه
 ورده وبيننا لك ما استدلناه المتأخرون مخالفين فيه التصوص لاجل
 الضرورة التي اولاهها لم يستثنوا شيئا منها (فهل) يسوغ لما قل
 ان يقول ان العرف يصلح دليلا لمستثناة حتى يقول له الظلمة والفسقة
 اذن يجوز لنا فعل ما نحن عليه مما تعامله الناس من قديم الزمان
 من الظلم والمعاصي المؤلفة للتعامل الذي جعلته دليلا وان خالف
 النصوص (فان قلت) هذا ابو يوسف قاضي المشرق والمغرب الذي
 تسلم انت وكل احد اجتهاده وعلمه وورعه قد نقلوا عنه في الربا
 مسئلة اعتبر فيها العرف مع مخالفته النص وهي انهم قالوا في الاشياء
 الستة الربوية المنصوص في الحديث الصحيح على ان بعضها كيلى وبعضها
 وزنى او تغير العرف عما كان في زمنه عليه الصلاة والسلام وصار يباع
 ما كان كيليا بالوزن او بالعكس لا يعتبر ذلك ولا يصح بيعها الا كما كان
 في زمنه عليه الصلاة والسلام عملا بالنص وخالف ابو يوسف وقال يعتبر
 العرف (قلت) نعم قال ذلك ولكن بناء على ان المراد من الحديث انما
 هو ضبط التساوى في الاشياء (*) السنة المنصوصة ولما كان في زمنه

(*) الاشياء الستة هي البر والشعير والتمر والملح والذهب والنقصة فقد
 نص على ان الاربعة الاول كيلية وان والاخرين وزنية منه

عليه الصلاة والسلام بعضها مكيل وبعضها موزون جاء تخصيص بعضها
بالكيل وبعضها بالوزن بناء على ما كان اذ ذلك لان ضبط النساوي في
ذلك الزمن كان بذلك فلو تغير العرف وصار ما يكال موزونا او بالعكس
يعتبر ذلك لحصول المراد من الحديث وهو ضبط النساوي في الستة
بأي معيار كان من المعيارين وهذا في الحقيقة ونفس الامر
ايضا عملا بالعرف المخالف للنص بل هو تأويل للنص كما لا يخفى على ان
المفتي به خلاف ما قاله فلو باع الحنطة بجنسها متساويا وزنا
والذهب بجنسه متساويا كيلا لا يجوز عندهما وان تعارفوا
ذلك خلافا لابي يوسف لتوهم حصول التفاضل لو بيع بالمعيار
المنصوص عليه كما لو باع مجازقة فانه لا يجوز لتوهم التفاضل كما في
الهداية وغيرها (فقد) ظهر لك ان ابا يوسف لم يقل بتقديم العرف
على النص وانما اول النص بما ذكرنا وعمل بالنص (ولو) سلم انه قدمه
على النص في خصوص هذه المسئلة فلا نسلم انه قائل به مطلقا (فقد)
ذكر في فتح القدير ان النص اقوى من العرف لان العرف جاز ان
يكون على باطل كتعارف اهل زماننا في اخراج الشموع والسمرج
الى المقابر اياي العبد والنص بعد ثبوته لا يحتمل ان يكون على باطل

في مسلم القول بذلك لما يلزم عليه من ابطال المصريح به وهو عدم اركانها
المبيحة (فقد) تعامل الناس من قديم الزمان البيوع الفاسدة كبيع
المظروف وطرح ارطال للظرف وبيع التقدين نسبة ومتفاضلا وغير ذلك
من العقود الفاسدة والباطلة التي لا تعدد والفوا الغيبة وكثيرا من
انواع الفسوق والفوا بيع العينة والتصدق عن امواتهم في المساجد
وغيرها في مواسم صيام النصارى ونقش الجدار القبلي من المسجد ورفع
الصوت بالذكر مع الجنائز والفوا ايقاد القناديل والشموع الكثيرة في
المساجد ليالي رمضان (وقد) نقل العلامة الباقاني في شرح الملتقى
(فتاوى)

فتاوى العلماء من المذاهب الاربعة بحرمة ذلك مع ان الناس ربما يعدونه
من شعائر الدين والقوا قراءة الوالد في المنارات يتقربون بها الى الله
تعالى وينذرونها لشقاء من ضاهم وقدوم غيبهم ويهدون ثوابها للنبي صلى
الله تعالى عليه وسلم مع انها ليست سوى الغنا والعب (وقد ذكر
سبدي العارف عبد الغنى النابلسي تفسيق المؤذنين بذلك وعدم الاعتماد
على اقوالهم بدخول الاوقات لهذه المنكرات ولو اردنا الاكثار مما اكاب
عليه الناس واعتقدوا قربا لمخرجنا عن المقصود (وبالجملة) فغالب
الشريعة قد تغير ولم يبق منها سوى الاثر (فهل) يقول مسلم ان
الحرام يصير حلالا بالتعامل بل لو اعتقد ذلك يخشى على دينه والعياد
بالله تعالى (ولو) كان اتفاق البعض بل الاكثر على ماخالف الشرع
الشريف معتبرا لما ذمهم الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم
فقد اثني الله تعالى على القليل وذم الكثير بقوله تعالى (وقابل من
عبادى الشكور) وقوله تعالى (وما آمن معه الا قليل وما اكفر الناس
ولو حرصت بمؤمنين ولكن اكثر الناس لا يعلمون) وقال صلى الله تعالى
عليه وسلم (ان الاسلام بدأ غريبا وسيعود كما بدأ فطوبى للغرباء قبل ومن
هم يارسول الله قال الذين يصلحون اذا فسد الناس) الى غير ذلك
من الآيات والاحاديث ويكفيك ثم الله تعالى الذين قالوا انا وجدنا
آباءنا على امة وانا على آثارهم معتدون (فان قلت) اليس
حنفية عصرك كانوا يفتنون بحجة هذه الوصايا والاستحباب افتراء
كانوا يفتنون بدون مستند (قلت) نعم انهم كانوا يفتنون بذلك ولكنك
لو طلبت منهم المستند على ذلك وقتلوا مشرق الارض ومغربها لا يكادون
يستندون الا بالعرف وبما في وقف القبة وبما شذبه صاحب الجواهر
(اما) العرف فقد علمت حاله (واما) ما في القبة فقد يشاء المراد منه
قبيل العامة وان صاحب القبة بنفسه مشى في موضع اخر على بطلان
الوصية وأشار الى تضعيف القول بالجواز الذي ذكره في الظهيرة فهو

مرجوح لمخالفته لما صرحوا بتصحيحه مما بين بانه يشبه الاستنجار على
 قراءة القرآن وذلك باطل وبدعة كما قدمناه عن الواو الجيه والتاريخانية
 وضبرهما (وقد) قال العلامة قاسم ان الحكم والفنيا بالقول المرجوح
 جهل وخرق الاجماع وح فلا يصح ان يعتبر العرف بناء على هذا
 القول الضعيف لان اعتبار العرف انما يجوز اذا لم يخالف نصا او قولا
 مصححا (نعم) قد يحكون اقوالا بلا ترجيح وقد يختلفون في الصحيح فم
 يعتبر العرف واحوال الناس وما هو الارفق وما ظهر عليه التعامل
 وما قوى وجهه كما ذكره في اول الدر المختار وخلاف ذلك لا يجوز
 (وقال) العلامة قاسم في فتاواه وليس للقاضي المقلد ان يحكم بالضعيف
 لانه ليس من اهل الترجيح او حكم لا ينفذ لانه قضاء بغير الحق لان
 الحق هو الصحيح وما وقع من ان القول الضعيف يتقوى بالقضاء المراد
 به قضاء المجتهد كما بين في موضعه انتهى (ولا سيما) وسلاطين الدولة
 العثمانية ابداهم الله تعالى لا يولون القضاة والمفتين الا بشرط الحكم والفنيا
 بالصحيح في المذهب فاذا حكم بخلافه لا ينفذ حكمه كما صرحوا به ايضا
 (هذا) في حق غيره واما في حق نفسه فقد صرحوا بانه ليس
 للانسان العمل بالضعيف في حق نفسه كما ذكره العلامة الشرنبلالي في
 بعض رسائله لكن فيه غيره بغير من له رأى كما نقله العلامة البيهقي
 في اول شرحه على الاشياء فيجوز ان له رأى ترجح به عنده ذلك القول
 بدليل صحيح معتبر لا بمجرد التسمي او تتبع الرخص او الطمع في الدنيا ان
 يعمل به لنفسه ولا يفتى به غيره لانه غش وخيانة في الدين لان السائل
 لم يسأله عما رجحه لنفسه وقت الحاجة بل عما رجحه الاثمة لكل
 الامة الذي او حكم به قضاة زماننا نفذ (نعم) قد يرجعون القول
 الضعيف لمعارض كما في المحتل الذي احس بالني نفسه حتى فترت
 شهوته فعند ابي يوسف لا يلزم الغسل وهو ضعيف لكن يجوز العمل
 به للضعيف الذي يخشى ربة لا مطلقا فهذا ونحوه يجوز للشخص
 (العمل)

العمل به لنفسه وله ان يفتي به غيره في مثل هذه الحالة فقط * واما
 ماشذبه صاحب الجوهرة واغتربه صاحب البحر والشيخ علاء الدين
 من صحة الاستنجار على القراءة فغير صحيح لمخالفته لكتب المذهب فاطبة
 كما قدمنا ذلك كله * والذي يغلب على ظني ان الحدادي صاحب
 الجوهرة اشتبه عليه الاستنجار على القراءة بالاستنجار على التعليم فسبق
 قلبه ونبيه من تبعه كصاحب البحر والقمرستاني ومثلا مسكين وبدل
 على ذلك قوله وهو المختار فانا لم نر احدا ذكر اصل الصحة فضلا
 عن كونه هو المختار وانما الذي اختاروه الاستنجار على التعليم وهذا
 ما يقال في زلة العالم زلة العالم وبعد سماعك نصوص المذهب
 لا يجوز لك تقليده فان الجواد قد يكبو والصارم قد يذب ولو فرضنا
 انه منقول عن احد من اهل المذهب المعتمدين مع مخالفته للمتون
 وغيرها لا يعمل عليه وكذا ان كان بناء على ما تقدم عن حاوي الزاهدي
 من انه ليس للقارى اخذ اقل من خمسة واربعين درهما اذا لم يسم
 اجرا فانه مخالف لعامة كتب المذهب فهو ان ثبت قول ضعيف
 لا يجوز العمل به لاسا من فان المتقدمين طردوا المنع مطلقا والتأخرون
 انما اجازوا ما اجازوه للضرورة كما صرحوا به والضرورة بمقدر بقدرها
 ولا ضرورة للاستنجار على مجرد التلاوة فلا يجوز كما لا يجوز اكل الميتة
 في غير حال الضرورة * الا ترى انه لو انتظم بيت المال ووصل المعلمون
 الى حقوقهم يرجع التأخرون الى اصل المذهب لعدم العلة التي اقتضت
 مخالفتهم له وهي الضرورة وبصير بطلان الاستنجار على جميع الطاعات
 متفقا عليه بين اهل المذهب جميعا فكيف مالا ضرورة فيه اصلا فثبت
 ان ما في الحاوي لا يعمل به بل العمل على ما في المتون وغيرها (فقد)
 ذكر صاحب البحر في فضلاء الفوائد انه اذا اختلف الصحيح والفتوى
 فاعمل بما وافق المتون اولى انتهى * فكيف بما اطبقت عليه كلمتهم وكان
 هو المنقول عن ائمتنا الثلاثة المجتهدين * ومن بعدهم من المرجحين

ولم ينقل خلافه عن التأخرين * فهل يقول بعده على ما سبق إليه
 القلم * أوزلت به القدم * ونه على رده الاخيار * من العلماء الكبار
 كصاحب الطريقة وصاحب تبين المحارم وعلامة فلسطين * الشيخ خبير
 الدين * وسيدى عبد الغنى النابلسى وغيرهم واليه المولى لهذا
 الحقير على وفق مرامهم * قبل الاطلاع على كلامهم * فله الحمد على
 ما ا لهم * وتفضل به وانعم * فكيف يسوغ لحنفى منصف * بقبول
 الحق منصف * بعد سماعه ما طفحت به كتب مذهبه * من بطلان
 الاستبحار * على قراءة القرآن ونحوه من الطاعات مما ايس فيه ضرورة
 وبطلان الوصية به ان يغنى بحوازه للتعامل * وبأكل اموال اليسامى
 والارامل * وفقراء الورثة بهذا الظن الباطل (ربنا لاترغ قلوبنا بعد
 اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب) فاحذر الله
 تعالى وعقابه * وغضبه وعذابه * ان تشكر الحق بعد ظهوره * وتعمد
 الى انقائه نوره * ميلا الى الطمع فى الدنيا الدنية * وتخصيل اعراضها
 القانية الرديه * ائلا تكون كن قصص الله تعالى علينا خبره فى كتابه العزيز
 بقوله عز من قائل (وائل عليهم نباء الذى آتينا آياتنا فانسلخ منها فآتبعه
 الشيطان فكان من الغاوين واوشنا لرفعناه بها واكله الخلد الى الارض واتبع
 هواه ففله كمثل الكلب) الاية واكثر المفسرين على انه بلعام ابن باعورا
 وكان عالما من علماء بنى اسرائيل وكان عنده اسم الله تعالى الاعظم فأغروه
 بالمال على ان يدعوا على موسى عليه السلام فقال الى الدنيا ولم يعمل
 بعلمه واتبع هواه فاضله الله تعالى على علم ونزع من قلبه الايمان وقصته
 شهيرة * فى مواضع كثيرة * ولم تفتس الدنيا هذا وحده بل افترست
 خلقا كثيرا لم تكن منهم دنياهم من الله شيئا وكانوا من الهالكين
 فقل الحق واو عليك * ولا تداهن احسدا ولو كان احب الناس اليك
 فقد اخذ الله تعالى ميثاقه على اهل العلم ان لا يكتوه فقال تعالى (واذا
 اخذ الله ميثاقى الذين اتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكفونه) وقال
 (تعالى)

تعالى (ان الذين يكتمون ما ازلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه
 للناس في الكتاب اولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون) وقال عليه
 الصلاة والسلام (من سئل عن علم فكتمه الجحيم يوم القيمة يلجأ من نار)
 رواه ابو داود والترمذي * وقال عليه الصلاة والسلام (ما من رجل
 يحفظ علما فكتمه الا اتي يوم القيمة ملجوما بالجحيم من نار) * رواه ابو
 يعلى والطبراني * وقال عليه الصلاة والسلام (من كتم علما مما ينفع الله به
 في امر الدين الحمد لله تعالى يوم القيمة بالجحيم من نار) رواه ابن ماجه * وقال
 عليه الصلاة والسلام (مثل الذي يتعلم العلم ثم لا يحدث به كمثل
 الذي يكتر الكثر ثم لا ينفق منه) * رواه الطبراني * فان كنت من
 اهل العلم والعرفان * وظهر لك حقيقة ما قلنا الى العيان * فاصدع
 بما تؤمر واعرض عن الجاهلين * وان كنت تخشى الفقر فالله تعالى
 خير الرازقين * ومن ترك شأ الله صوصه الله تعالى خيرا منه فانه اكرم
 الاكرمين * وما اقبح الاكتساب بالدين * فاطلب بما تعمل وجه الله تعالى
 ولا تشرك بعبادته احدا * ولا ترج بها اجرة من الناس بل ارج الثواب
 والاجر منه فدا * فقد قال ربنا وهو اصدق القائلين * في كتابه
 المبين * (ان الذين يتلون كتاب الله واقاموا الصلاة وانفقوا مما رزقناهم
 سرا وعلانية يرجون تجارة لن تبور ليوفيهم اجورهم ويزيدهم من فضله)
 ومعلوم ان تجارة الدنيا بوار * وان الآخرة هي دار القرار * فشان
 الذين يتلون كتاب الله تعالى العمل بما فيه وقد اخبر انهم يرجون
 تجارة لن تبور * وهي نيل الثواب منه والاجور * قال بعض اهل
 البصيرة كل علم يراد للعمل فلا قيمة له بدون العمل لقول الله تعالى (قل
 يا اهل الكتاب لستم على شيء حتى تقيموا التوراة والانجيل وما انزل اليكم
 من ربكم) يعني القرآن فالعالم اذا علم جميع العلوم ولم يعمل بما امره
 القرآن ولم ينه عن الله تعالى عنه فليس على شيء بنص القرآن فيكون
 مثله كمثل الخمار يحمل اسفارا * ومثله كمثل الكلب ان تعمل عليه يلهث

او تركه بامث فاي حزن اعظم من التثيل بالكلب والحمار انتهى وفقنا
الله تعالى للعمل بما فيه * واعانتنا على تلاوته وتدبر معانيه * انه اكرم
الاكرمين * وارحم الراحمين * واستغفر الله العظيم * التمه * لبعض
فروع ومسائل مهمه * فوائدها جه * اعلم ان الوصية واجبة اذا كان
عليه حق مستحق لله تعالى كالزكاة والكفارات وفدية الصيام والصلاة
التي فرط فيها ومباحة لغني ومكروهة لاهل فسوق والافسحية ولا تجب
لوالدين والاقربين لان آية البقرة منسوخة بآية النساء وركنها الايجاب
والقبول ولو دلالة كان يموت الموصي له بعد موت الموصي بلا قبول
صريح * ونجوز بالثالث الاجنبي بلا زيادة الا ان تجوز الورثة بعد موت
الموصي لاقبله * ونثبت باقل منه عند غناه ورثته او استغناهم بحصتهم من
الارث * كما ندب تركها بلا احدهما لانها حينئذ صلة وصدقة * وصحت بالكل
عند عدم الوارث واذا اجتمع الوصايا قدم الفرض وان اخره الموصي وان
تساوت قدم ما قدمه * قال الزيلعي كفارة قتل وظهار وعين مقدمة على الفطرة
اوجوبها بالكتاب والفطرة على الاضحية لوجوبها اجاماً * وفي القمستانى عن
الظاهرية عن الامام الطواويسى يبدأ بكفارة قتل ثم عين ثم ظهار ثم افطار ثم
النذر ثم الفطرة ثم الاضحية وقدم العشر على الخراج * وفي البرجندى مذهب
ابن حنيفة رحمه الله تعالى آخر ان حج النفل افضل من الصدقة ولو اوصى
بان يصلى عليه فلان او يحمل بعد موته الى بلد آخر او يكفن في ثوب كذا
او يطعن قبره او يضرب على قبره فبطلت باطله انتهى الكل من التوير
وشرحه (تنبيه) وبما تقرر مع مامر علم كيفية ترتيب الوصية لمن
اراد ان يوصى فيجب عليه تقديم الاهم فالاهم فيقدم حقوق العباد
الى لا شهاد بها فان حقوق العبد مقدمة لاحياجه واستغناء الله تعالى
ثم باخراج زكاة ماله او ما تبقى عليه منها * وبالحج الفرض ان لم يكن
حج * وكفارة كل يمين حنث فيها ويجب دفع كل كفارة لعشرة ولا
(يكفى)

يكفي دفع كفارات متعددة او كفارة واحدة لاقول * وببقية الكفارات المذكورة ان كان عليه شيء منها مع مراعاة العدد في مصرفها كما علمت وبالنذور وبفدية الصيام والصلاة ويكفي دفعها او احد وبما في ذمته من الاضاحي وصدقات الفطر ونحو ذلك * فهذا كله اذا ترك شيئا منه يكون آثما ويموت عاصيا ويستوجب النار * ان لم يعف عنه الفغار * ثم ان لم يكن عليه شيء من ذلك او كان وفعله او اوصى به يستحب له ان يوصى بان يحج عنه نفلا فانه افضل من الصدقة كما قدمنا * وبشراء رقبة تعتق عنه * وشاة تضحي عنه * وبفدية صلاته وصيامه * وكفارات ايمان ونحوها احتياطا لاحتمال تقصيره في شيء من ذلك * وكذا بشيء معين يخرج عنه على نية الزكاة لما قلنا * ويوصى ايضا لفقراء ارحامه ثم بعدهم لفقراء جيرانه ثم لاهل حرقته ثم لاهل بلده ثم لفقراء من غيرهم ويطلب ان يتفق ذوى الهبات والمرؤة من الفقراء « ١ » وذوى العلم والصلاح ومن له حق عليه من تربية او تعليم او نحو ذلك ليكون ذلك شكرا له على صنيعه ايضا فهو مأمور به وان يتفق مسجد محله او غيره لعله يحتاج الى مرمة ونحوها * وان يوصى بشيء لعمارة طريق او سبيل

« ١ » قال في شرح الهداية المسمى بمعراج الدراية ثم اعلم ان الافضل ان يجعل وصيته لاقاربه الذين لا يرثون اذا كانوا فقراء قال ابن عبد البر لا خلاف فيه بين العلماء لانه تعالى كتب الوصية للوالدين والاقربين فخرج منه الوارثون بقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية لوارث وبقي سائر الاقارب على الاستحباب وقد قال تعالى (وآتي المال على حبه ذوى القربى) الآية فبدأ بهم ولان الوصية صدقة فنعتبر بالصدقة في الحياة اما لو اوصى لغيرهم وتركهم صحت وصيته عند الفقهاء واكثر اهل العلم وعن طاووس والضحاك تنزع من الغير وتزداد الى قرابته وعن الحسن وجابر بن زيد يعطى ثلث الثلث للغير ويرد الباقي الى قرابته اهـ منه

او تجهيز غاز او ابن سبيل او فك اسير او غارم او نحو ذلك فكل ذلك او معظمه قد انعقد اجماع المسلمين على جزيبل ثوابه ولو اوردنا ما فيه من الاحاديث والاخبار لخرجنا عن المقصود * وان يوصى اهله بالتقوى والصبر ولا يرفعوا عليه صوتا ولا يصلوا عليه في المسجد ولا يحفروا له قبرا لم يبل ميتة «١» فانه ما بقى شئ من عظامه لا يجوز نبشه كما ذكره وان لا يكتنوه بما خالف السنة * وان لا يستأجروا له على الختمات والتهاليل بل يفعلون ذلك له تبرعا هم او غيرهم فان ذلك ينهه اما القرآن فشهر واما التهاليل ففيها اثر وحكاية تؤيده ذكرها السنوسي في اخر مشرح السنوسيه والاحسن ان يفعلها بنفسه في حياته الاتفاق على وصول توابعها له على ان ما يفعلونه له بعد موته لا يخلو عن منكرات غالبا * ويحذر عن الوصايا الباطلة التي ذكرناها وغيرها * وينبغي ان يوصيهم بان لا يضربوا على قبره خيمة في الثلاثة الايام فان فيه زيادة

«١» قال العلامة محمد الشهير بابن امير حاج تليذ ابن السهام في شرحه على النية واما ما يفعله الجملة الاضياء من الحفارين وغيرهم في المقابر المسبلة العامة وغيرها من نبش القبور التي لم تبل اربابها وادخال اجانب عليهم فهو من المنكر الفظاير الذي ينبغي لكل واقف عليه انكاره على متعاطيه بحسب الاستطاعة فان كف والارفع الى اولياء الامور وفقهم الله تعالى ليقابلوه بالتأديب ومن المعلوم ان ليس من الضرورة المبيحة لجمع الميتين فصاعدا ابتداء في قبر واحد قصد دفن الرجل مع قريبه او ضيق محل الدفن في تلك المقبرة مع وجود غيرها وان كانت تلك المقبرة مما يتبرك بالدفن فيها لبعض من بها من الموتى فضلا عن كون هذه الامور وما جرى مجراها مبيحة للنش وادخال البعض على البعض قبل البلا مع ما يحصل في ضمن ذلك من هتك حرمة آيت الاول وتقريب اجزائه فالجذر من ذلك انتهى منه

على الكراهة ما شاهدناه من تهمد كثير من القبور بسبب فق الاوتاد
وان ينقص الوصية عن الثلث ويراعى جانب الورثة كما مر * وان يكتب
في صدر وصيته كما نقل عن الامام رحمه الله تعالى بعد البسملة هذا
ما وصى به فلان بن فلان وهو يشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
وان محمدا عبده ورسوله وان الجنة حق والنار حق الى آخر ما ذكره في
الظهيرية في موضعين قبل القسم الثالث في المحاضر والسجلات * وان
يدوم على ذكر الله تعالى ليكون آخر كلامه لا اله الا الله * فهذه هي
الوصية الشرعية * والخصلة المرضية * التي يحمل عليها ما وردت به
الاحاديث النبوية * الخالية عن الخطوط النفسانية * والفرغات الشيطانية
لا ما يفعل في زماننا فان اغلبها باطلة رديئة * فاعمل بها وعلمها غيرك لتتال
الدرجات الرفيعة * واحرص عليها فان ما سواها كسراب بقيعه
واشكر مولاك * على ما اولاك * فهو يتولى ذلك * وفي التتوير وشرحه
الوصية المطابقة لقوله هذا القدر من مالى او ثلث مالى وصية لا تفعل
للاغنى لانها صدقة وهي على الغنى حرام وان عمت كقوله يأكل منها
الغنى والفقير واو خصت بالغنى او يقوم اغنياً محصورين حلت لهم وكذا
الحكم في الوقف كما حرره ملا خسرو انتهى * وتأمله مع ما قدمناه من
التخاتير في الوصية باتخاذ الطعام من قوله ويستوى فيه الاغنياء
والفقراء وعلمه في جامع الفتاوى بجريان الزمارة بانها للغنى والفقير قال
والعروف كالمشروط وهذه وصية لا تختص بنوع كالعلماء والفقراء بل
تعم انتهى * لكن قدمنا عنه تصحيح بطلان هذه الوصية فتدبر * وعلى
ما في التتوير ما يفعل في زماننا من الايصاء بسقى ماء السوس في المقبرة
حالة الدفن لا يحل للغنى الشرب منه فتنبه * وفي نور العين في اصلاح جامع
الفصايل عن مجمع الفتاوى لو الورثة صغاراً فترك الوصية افضل وكذا
لو كانوا بالغين فقراء ولا يستغنون بالثلثين وان كانوا اغنياء او يستغنون
بالثلثين فالوصية اولى * وقدر الاستغناء عن ابى حنيفة اذا ترك لكل

واحد اربعة الاف درهم دون الوصية وعن الامام الفضل الى عشرة الاف انتهى * وقوله فترك الوصية «*» افضل مخالف لما مر الا ان يحمل عليه فتدير (فرع) له خادم او قريب اسمه محمد وهو معهود فيما بينه وبين اهله وجيرانه بهذا الاسم متى ذكر به من غير نسبة يعرفونه بعينه فقال اوصيت لمحمد بكذا ولم يذكر اسم ابيه وجده وفهموا انه عنه هل يحل له ان يأخذ والسامع انه يشهد قيل لا وقبل نعم قال في القنية وهو الاشبه بالصواب واوفق لغيرها من المسائل وادفع للخرج فقد ابتلى الخاصة والعامة بقولون اوصيت للامام كذا وللهوذن كذا ويريد به امام المحلة ومؤذنها ويفهم الناس ذلك انتهى * وفيها عليه فوائد فقهرها وقضاها ثم كان يجتهد في المحافظة على المكتوبات والصيام لكنه يخاف انه عسى ترك تعديل الاركان وعليه تبعات اخر فانه يقدم التبعات ثم ان كان الورثة اغنياء بسحب ان يوصى للصلوات والصيامات وفيها اوصى بثالث ماله الى صلوات عمره وعليه دين فأجاز الغريم وصيته لايحوز لان الوصية متأخرة عن الدين ولم يسقط الدين بإجازته * وفيها اوصى بصلوات عمره وعمره لا يدري فالوصية باطلة ثم رخص ان كان الثالث لا يفي بالصلوات جاز وان كان اكثر منها لم يجز انتهى (قلت) والظاهر ان المراد لا يفي بغلبة الظن لان القروض ان عمره لا يدري وذلك كان يفي الثالث بنحو عشرين وعمره نحو الخمسين او الستين ووجه هذا القول

«*» قوله مخالف لما مر اي في اول التتمة فانه قيد نديها هناك بما اذا كانوا اغنياء او يستغنون بالبراث والا فلا فضل تركها وظاهره انه لا فرق بين ما اذا كانت الورثة صغارا او كبارا وهنا قال ان تركها افضل اذا كانوا صغارا وظاهره ولو كانوا اغنياء فيخالف ما مر الا ان يحمل ما هنا عليه بأن يراد بالصغار الفقراء تأمل منه

(ظاهر)

ظاهر «*» للماهر وكأنته تخصيص الاول فتأمل * اوصى لرجل بمال
والفقراء بمال وانرجل محتاج الاصح جواز اعطائه من نصيب الفقراء كفا في
الخاتمة * وفيها ولو قال تصدق بهذه العشرة على عشرة مساكين فتصدق
بها على واحد دفعة جاز وكذا عكسه * اوصى بأن يتصدق بشئ من ماله
على فقراء الحاج او مكة عن ابي يوسف يجوز ان يتصدق على غيرهم
وقال زفر لا وعن ابراهيم بن يوسف الافضل ان لا يجاوزهم * قال في
جامع الفتاوى وان صرف الى غيرهم جاز وعليه الفتوى * واو قال
في عشرة ايام فتصدق في يوم واحد جاز * وفي الظلمة وغيرها اوصت
الى زوجها بان يكفها من مهرها الذي عليه فوصيتها باطلة (قلت)
فليتنبه لهذه فهي كثيرة الوقوع في زماننا حيث توصى بتجهيزها من
مالها وزوجها حتى فلباق الورثة الرد لان ذلك على الزوج فهي وصية
له في المعنى (فائدة) اعلم انه اذا اوصى بفدية الصوم يحكم بالجواز قطعاً
لانه منصوص عليه وان تطوع بها الوارث بلا ايصاء قال محمد رح في

«*» قوله ووجه هذا القول ظاهر بيانه ان رجلاً او اوصى بثلاث ماله
وبشئ اخر زائد على الثلاث وهو مجهول تنفذ الوصية من الثلاث فقط
ولا تضر جهالة ما زاد عليه لان الزائد اذا علم لا تنفذ الوصية به فكذا
اذا جهل واو اوصى بشئ مجهول هو دون الثلاث لم تصح اصلاً وهنا
لما رأينا الثالث بقي بنحو عشرين سنين وعمره نحو الخمسين تقريباً علمنا يقيناً
انه اوصى بالثلاث و بأزيد منه وذلك الزائد مجهول فتعذر من الثلاث فقط
ويبلغ الزائد فلا تضره الجهالة واما اذا كان الثالث بقي بأكثر من نحو
الخمسين فلم يعلم انه قد اوصى بأقل من الثلاث وذلك الاقل لم نعلم كم هو
هل هو خمسون او اقل او اكثر فلذا بطلت الوصية والظاهر ان هذا
القول تخصيص للقول الاول الذي اطلق البطلان فلا يتنافيان
والله تعالى اعلم انتهى .

الزبادات يجزیه ان شاء الله تعالى وهكذا علقه بالشبهة فيما اذا اوصى
 بفدية الصلاة لانهم الحقوها بالصوم احتياطاً لاحتمال كون النص
 معلولاً بالهجر قالوا وان لم يكن معلولاً فهي بر مبتدأ يصلح ماحياً للسبب
 فكان فيها شبهة كما اذا لم يوص بفدية الصوم فلذا جزم محمد بالاول
 ولم يجزم بالآخرين فعلم انه اذا لم يوص بفدية الصلاة فالشبهة اقوى
 (واعلم) ان المذكور فيما رأيته من كتب أئمتنا فروطاً واصولاً انه اذا لم
 يوص بفدية الصوم يجوز ان يتبرع عنه وليه وهو من له التصرف في
 ماله بوراثه او وصاية قالوا ولو لم يملك شيئاً يستقرض الولي شيئاً فيدفعه
 للفقير ثم يستوفي منه ثم يدفعه لآخر وهكذا حتى يتم * والمتبادر من
 التقييد بالولي انه لا يصح من مال الاجنبي * وتظيره ما قالوا اذا اوصى
 بحجة الفرض فتبرع الوارث بالحلج لايجوز وان لم يوص فتبرع الوارث
 اما بالحلج بنفسه او بالاجتاج عنه رجلاً فقد قال ابو حنيفة يجزیه ان شاء
 الله تعالى لحديث التميمية فانه شبهه بدين العباد وفيه لو قضى الوارث
 من غير وصية يجزیه فكذا هذا * وفي المبسوط سقوط حجة الاسلام
 عن الميت باداء الورثة طريقة العلم فانه امر بينه وبين ربه تعالى فلم هذا
 قيد الجواب بالاستثناء انتهى ذكره في البحر * وظاهره انه من غير الوارث
 لا يجزى وان وصل الى الميت ثوابه ثم هذا بمكر على ما قدمناه عن
 الشرنبلالي والقح من وقوعه عن الفاعل فليتأمل (فان قلت)
 تشبيهه بالدين في الحديث يفيد ان الوارث ليس بقيد لان الدين لو قضاه
 اجنبي جاز (قلت) المراد والله تعالى اعلم التشبيه في اصل الجواز لا من
 كل وجه والا فالدين يجب ادائه من كل المال وان لم يوص به والحج
 ليس كذلك عندنا فانه لا يجب الا بوصية ولا يخرج الا من الثلث لانه
 عبادة ولا يد فيها من الاختيار بخلاف حقوق العباد فان الواجب فيها
 وصولها الى مستحقها لا غير فلم يكن التشبيه من كل وجه فلم يلزم ما قلناه
 نعم وقع في كلام بعض المتأخرين في مسئلتنا الوارث او وكيله ومقتضى
 (ظاهر)

ظاهر ما قدمناه من كلامهم انه لا يصح لان الوكيل لما استوهب المال من
الفقير صار ملكا له لا للوارث وصار بالدفع ثانيا للفقير اجنبا دافعا من
ما لنفسه الا ان يوكله بالايهاب والاستيهاب في كل مرة * واما قوله
وكانك باخراج قديبة صيام او صلاة والدي مثلا * فقد يقال يكفي لان
مراده تكرير الايهاب «*» والاستيهاب حتى يتم وقد يقال لا يكفي ما لم
يصرح بذلك لان الوارث العاقل لا يندري لزوم كون ذلك من ماله حتى يكون
ملاحظا انه وكيل عنه في الاستيهاب له ايضا بل بعض العوام لا يعرفون
كيفية ما يفعله الوكيل اصلا ولا سيما النساء * نعم ان قلنا التقييد بالولي
غير لازم بل المراد منه حصول الاخراج من ماله او من مال غيره باذنه
لا يلزم شيء من ذلك وقد بلغني عن بعض مشايخ عصرنا انه كان يقول
بلزومه وانكر عليه بعضهم وكان كل واحد نظرا لشيء مما قدمناه والله تعالى
اعلم ولكن لا يخفى ان الاحوط ان يباشره الوارث بنفسه او يقول لآخر
وكانك بان تدفع لهؤلاء الفقراء هذا المال لاسقاط كذا عن فلان
وتستوهب لي من كل واحد منهم الى ان يتم العمل * ثم اعلم انه لا يجب
على الولي فعل الدور وان اوصى به الميت لانها وصية بالتبرع واذا كان
عليه واجبات فوائت فالواجب عليه ان يوصى بما بقي بها ان لم يضق
الثالث عنها فان اوصى باقل وامر بالدور وترك بقية الثلث للورثة او تبرع
به لغيرهم فقد اثم بترك ما وجب عليه نبه عليه في تبين المحرم وهذا

«*» قوله والاستيهاب فيه انه لا يصح لانه توكل بالتكدي اي الشهادة
لما صرحوا به من ان التوكيل بالاستقراض باطل وكذا كل ما كان عليك
اذا كان الوكيل من جهة الطالب للملك كالاستعارة لان ذلك صلة
وتبرع ابتداء فيقع للوكيل الا ان يحمل على الرسالة بان يخرج الكلام
مخرج الرسالة بان يضيف الكلام للأمر فيقول ان فلانا يطلب منك
ان تهبه كذا والله تعالى اعلم ابن المؤلف

الاناس عند غافلون * والظاهر ان في الحج كذلك يجب ان يوصى بما يفي
بالاجاج من محله تأمل (فائدة اخرى) اوصى الى رجل في نوع كان
وصيا في الانواع كلها فوصى الاب لا يقبل التخصيص بخلاف وصى
القاضي كما في الخانية وغيرها (وفي) حبل التارخا به جعل رجلا وصيه
فيما له بالكوفة واخر فيما له بالشام وآخر فيما له بالبصرة فعند ابي حنيفة
كلهم اوصياء في الجمع ولا تقبل الوصاية التخصيص بنوع او مكان او زمان
بل تعم وعلى قول ابي يوسف كل وصى فيما اوصى اليه وقول محمد
مضطرب والحيلة ان يقول فيما لي بالكوفة خاصة دون ماسواها ونظر فيها
الامام الحلواني بان تخصصه كالبحر الخاص اذا ورد على الاذن العام
قانه لو اذن لعبد في التجارة اذنا عاما ثم حجر عليه في البعض لا يصح وبأنهم
ترددوا فيما اذا جعله وصيا فيما له على الناس ولم يجعله فيما للناس عليه
واكثرهم على انه لا يصح في هذه الحيلة نوع شبهة انتهى ملخصا (قلت)
ومفاده انه لو اوصى الى رجل بتنفيذ وصية يبرات وكفارات ونحوها
يصبر وصيا عاما على جميع تركته ويكون التصرف فيها له بل وان
قال جعلتك وصيا في ذلك خاصة بناء على قوله الحلواني فتأمل * ثم
رأيت المسئلة منصوصة في الفتاوى الخانية حيث قال مائنه ولو اوصى
الى رجل بدين والى اخر ان يعق عبده او ينفذ وصيته فيها وصيان
في كل شئ في قول ابي حنيفة وقال كل واحد وصى على ما سمي له
لا يدخل الآخر معه انتهى * وصرح فيها بأن الفتوى على قول
ابي حنيفة والانس منها غافلون فليكن على ذكر منك والله تعالى اعلم
وله الحمد على ما اللهم وعلم * وصلى الله على سيدنا محمد النبي المكرم * وعلى
اله وصحبه وسلم * وقد نجز تحرير هذه الوريقات على يد موشيا * ومنهم
برودها وحواشيا * محمد امين ابن عابدين * عفا الله تعالى عنه وعن

والديه ومن له حق عليه * امين

في رجب الاصم سنة ١٢٢٩

❖ هذا تقر يظ العلامة السيد احمد الطحطاوى مفتى مصر القاهرة ❖
❖ وصاحب معاشية الدر المختار الفاخرة ❖

بسم الله الرحمن الرحيم

حدا لمن جعل فؤاد الحاسدين لمنه النصر غدا * وصير كلوم
الحاشرين لمنصة الرد وردا * وصلاة وسلاما على اشرف رسول
الذى انزل عليه للمعاندن لقد جئتم شيئا ادا * تكاد السموات يتفطرن
منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا * وعلى آله واصحابه الذين سيجعل
لهم الرحمن ودا * ما بشر بشير المتقين وانذر قوما ادا (اما بعد) فقد
اطلعت على هذه الرسالة الثمينة * التى هى لتفائس الصواب خزينة
المعانة بشفاء العليل * وبل الغليل فى حكم الوصية بالخصات والتهليل
فوجدتها رفيعة الشأن * زاهية العرفان * انوارها قرآنية * وامداداتها
ربانية * مطوق البلاغة يشرب من حوضاتها * وباللؤلؤ التحقيق تصدح
فى ذرى افنانها * تكفلت بجمع اصح النصوص دون اضاعتها * وتصدرت
لحل مشكلات المسائل بليغ معطفا

رجال الفقه ان تليت عليهم * مسائلها صحاحات المقام
اقروها وقالوا باتفاق * فان القول ما قالت حرام

فلا در براع زركش تلك الرياض السندسية * ولله فكر امام حقق تلك المسائل
الاصلية والفرعية * بتحقيق لا يصد عنه الا حسود سد حسد باب الانصاف
او جاهل حله الجمل على النزول الى حضيض الاعتساف

اذا ما قال خبر قول حق * وبعض معاصريه صد عنه
فلما ان يكون له حسودا * بهاديه على ما كان منه
واما ان يكون به جهولا * وصد الغمر عنه لم يشنه

فكفى الحسود ما أفصحت عنه سورة الفلق * وكفى الجاهل عنوانه * ولو
انقضى زمانه * والمأمول من ولي التوفيق * ان يسلك بنا اقوم طريق
واصل واصل على ذروة الانام * رسول الملائكة العالم * سيدنا محمد واله
الكرام * الفقير اليه تعالى احد الطحطاوي غفر له

وقد كان كتب للمؤلف كتابا صورته

هي هذه

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله العلي الاعلا * والصلاة
والسلام على سيد اهل العلا * محمد واله اهل الولا والاستجلا * ان
احسن ما ارتشفته افواه السامع من كووس الشفاء * واعبق ما تعطرت
معاطس الاشمام بطيب نشره ونسيم رياه * وابدع ما نسجت السن
البافاء من حلال الالفاظ المطرزة بنفيس الجوهر المتضود * وابرع
ما سبكته افكار النبغاء ورصعته بغوالي الدراري من حلي عرائس
المعاني مائسات القدود * سلام يصوع الاكوان بريا شذا عرفه الاربع
الشميم * ويخمش وجنات الورد بستان صباه ويرشح العذبات منه صبيق
النسيم * اخص به من حلي اجياد ابيكار العلوم بمقود تقريره * ووشح صدور
الطروس بقلائد تحريره ونخبيره * ان قرر تفجير من بحر رقائقه الروائق
ينبوع التحقيق معينا * او حرر نادى الناهل من عوارق معارفه او كشف
الغطا ما ازدبت يقينا * من تقلد جلاد جدال الشريعة حسا ما لاتبو
مضاربه * وايد من سرايا مصنفاته الفقهية بجبوش قدبها سنام المعاند
وغاربه * اعني كعبة ذوى المجد والافضال للقاصدين * الاستاذ سبدي
محمد الامين * لازالت احاديث فضائله المرفوعة مروية على افواه الدهور
ولا برحت قلائد مقالاته محمية للبات الزمان ونحور الحور (اما)
بعد فقد ورد الكتاب الكريم * الذي هو ابهى من الدر النظيم * ففكت
يدي مذ جاء مسك ختامه * فشاهدت ما بالزهر يزرى وبالزهر فلعمرى
ما بالبحر الاعقد من جواهر مقالاته ينتظم * وما الزهر الا ثغر من ثغوره
(يتبسم)

بذلك نحلى بقراءته اللسان * وتشرفت بسماعه الآذان * وقد اشرفت علينا
 معه شمس تلك الرسالة الساطعة * التي هي لاصح نقول المذهب جاءه * فخرى
 عليها براع التفريط بما هو الواقع وصرح بالتفريع على الآداب المكارر المعاند
 مذلاح تحرير المسائل قد كسى * حللا من التحقيق والتدقيق
 من ذا يعارضه وقد دانت له * دول من الترفيق والتقيق
 وبعد هذا كلام مسؤل عنه غير متعلق بذلك وتاريخ الكتاب سابع
 ذى الحجة الحرام سنة ١٢٢٩

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدا لمن جعل التفقه في الدين من اعظم القربات * فكان لبصار ذوى
 الابواب نورا ولا رواحهم اقوات * وصلاة وسلاما على القلم المترجم عن كل
 سر مكنون وحكم مبين * القائل من برد الله به خيرا يفقهه في الدين
 وعلى اله الاطهار * واصحابه الاخيار * وتابعيهم بالكشف عن
 هذا الدين كل مله * الوارد فيهم اختلاف امتي رحمه * ما فاح نشر الاخلاص
 ونار * وما عبد الله عبد ابتغاء لوجهه لا طمعا في درهم ولا دينار (اما بعد)
 فاني لما سمرت طرف طرف فكري القاتر * في طرف ساحة هذا
 الروض الباسم الزاهر * وجدت نور نور بشير بستان وروده الى النعمان
 ملتقا باحد نيت واعطر ريحان * فحققنا انما هو الاجتاثان * ذواتا
 افنان * فيها عينان نضاختان * وجنا الجنتين دان
 فقلت

بادر الى روض فضل * ان رمت في الناس تحمد
 واغنم لحكم جملة * العابد يبنى محمد

فاجلت النظر في محاسن غرره النازلة في غرفه * واستضاءت بدره الذي
 يحسده كل كوكب على كمال شرفه * فاذا هو العقد الفريد في هذا
 الشأن * والدر النضيد في اخلاص العمل الملك الديان * وشفاء العليل
 بايضاح البيان * وبيل الغليل المبني التبيان * عن مذهب ابي حنيفة

النعمان * ثم لما تأملت ما حوته هذه الرسالة * الخالصة عن الاطناب
 المؤدى للإله * شبهتها بقلائد العقيان * بل بعقود الجمان * لم لا وهى منقولة
 عن اولئك القادة الفحول * الذين اقوالهم من اصح النقول * وكيف
 لا والادلة بارزة النصال * فى ساحة المجال * فعلى المنصف ترك القيل
 والقال * لان اتباع الحق حسن المآل * على انها من آثار اقلام من
 اتسم بالفضل والعلم * واغتذا من لبنى المجد والحلم * فله دره من همام
 اشاع وردها * وحلى بعقود عباراته وردها * والله يراع حسن وجنة
 الطرس بتلك الاقوال * واظهر بهجة الانس بلالاء جواهرها الفوال
 وبانها من رسالة دلت على مؤلفها دلالة النسيم على الازهار * والشمس
 على النهار * واعربت انه اقرب فى سعة اطلاعه * وان شبره فى الفضل
 اطول من ذراع حاسده وباعه * وانه غاص البحر فقاى بدرره الفائقه
 وقبح السكت فظفر بالجوهره الرائقة * وسلك فى الطريقة المحمدية اعظم
 المسالك * فما بالك من الهداية بما هنالك * فجراه الله احسن الجزاء على
 مسعاه * واناله من خيرى دنياه واخراه * وادام بهجته بين الانام * ومنحنا
 وياه حسن الختام
 كتبه السيد محمد عمر الفزى

عفى عنه

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذى رفع مقام اهل الشرع مذكروهم
 لاجراء احكام كتابه * وجعلهم نجوم ما يهتدى بنورهم الى مقام اليقين
 مذكروهم لذيذ خطابه * واثبت لهم التمييز ورفع لهم المقدار * فانشرح
 بهم صدر الشريعة وصار على المنار * والصلاة والسلام على من ارسل
 رحمة للعالمين * وعلى اله واصحابه الهادين المهتدين * والتابعين لهم
 باحسان الى يوم الدين (اما بعد) فقد اطلعت على هذه الرسالة الفقهية
 العديمة الاشباه والنظائر فى مذهب الحنفية * فوجدتها موافقة للمعقول

(والمنقول)

والنقول * قد احتوت على اقوال ائمة المذهب الفحول * فلاه در مؤلفها
ما اغزر علمه * وما ازي فهمه * حيث لم يسبقه اليها سابق * ولم يلحقه بها
لاحق * لقد انقذ بها من كان في بحر الجهالة * وفي عي الضلالة * واتى
فيها بما نبه به راقد الهمم * وانا بتوضيحها ارجاء الدقائق المدلهم
فلا بدع اذ هو مرجع العاملين * وابن العابدين * بجزاه الله الجزاء الجميل
وابقاء البقاء الطويل * ووفقنا وايا * الى ما يحبه ويرضاه * بحاجه خير
انبياء * صلى الله وسلم عليه وعلى من والا

قال ذلك بلسانه * ورقه يثنانه * احقر الوري

محسين المبني بامانة الفتوى بدمشق

الشام * ذات الثغر البسام

وذلك في شهر رمضان المبارك سنة ١٢٣٠

الحمد لله

رسالة الحق بفتح مبين * جاءت فحن الله فيها ندين
ولم يكن لفضلمها منكر * الا الذي قد باع ديننا بدين
ونحن سلمنا وحاشا بأن * نكون عن سبل الهدى حائدين
وقد كتبنا شاهدين الهدى * يارب فاكتبنا مع الشاهدين
رسالة قنا على الحق مذ * جاء بها محمد عابدين

عجالة العبد الضعيف القاصر عمر الخاوتي

البكري الباقي الخنفي ذو والفكر

الفاتر قريح القريحه

والخاطر عني عنه

امين

الحمد لله تعالى

رسالة بالصدق وافت على * نهج جاهها الله بمن يشهين
الفاطم كالدري في سببكم * ليكنها تزي بدر ثمين

حوت صحیح القول عن مذهب * بروی عن انعمان حق یقین
 نزیل غیم الجمل عن قاری * وینجلی قلب صداه مکیں
 الفہما شہم ہمام سہی * محمدا من للفناوی امین
 عجالة الفقیر الیہ محمد امین الایوبی الانصاری
 الخنی الخاوتی القادری

الحمد لله الذي اظهر الحق على يد من اختاره للهداية * وارشد الى
 الصديق من ساعدته العناية * فسبحانه من اله اعطى كل شيء خلقه ثم
 هدى * وجعل اهل العلم مصاييح بهم يهتدى * والصلاة والسلام
 على من اوضح للناس سبيل امر معاشهم * وبين لهم ما به نجاتهم في
 معادهم * وعلى آله المتبعين سنته * واصحابه الخائزين قصب السبق
 بصحبته * الداعين الى اتباع * الناهين عن الابتداع * (وبعد) فقد
 اطاعت على هذه الرسالة * الحاوية لانواع البسالة * فوجدتها فريدة
 في هذا الباب * مستجمعة التحقيقات اولى الالباب * الذين نصبوا انفسهم
 لنفع العباد * واسهروا اجفانهم حتى ظفروا بالسداد * ودونوا باستنباطهم
 هذا الدين * وحصنوه بالآيات والاحاديث الواردة عن سيد المرسلين
 فن تمسك باقوالهم فاز ونجا * و من اعرض عنها لم يزل صدره ضيقا
 حرجا * فنعوذ بالله من ضيق الصدور * ومن لم يجعل الله له نورا فانه
 من نور * وحين سرحت الطرف في رياض بلاغاتها * ورويت بالكرع
 من رحيق استعاراتها انشدت * ولا بدع فيما اوردت

فوالله ما ادري ازهر خيلة * بطر سكرام دريلوح على نحر
 فان كان زهرا فهو صنع سخابة * وان كان درافهو من لجة البحر

فوالله دره نشيها * ومجلى فصاحتها وبيديها * فلقد اتى بها بما يشفى الغليل * ولم
 يدع المعاند عليه من سبيل * على حداثة سنه * وعدم المساعدة على ما اوراه من
 جودة ذهنه * مستندا بذلك الى اقوال ثقات الأئمة * الذين هم هداة هذه
 (الامد)

الامه * وما قاله هو الحق الذي اتفق عليه اهل الكمال * وماذا بعد الحق
الا الضلال * فسبحان من خصه بهذه المزية * واقدره على جمع ما اقتشت
من المسائل الفقهية * فن كان ذا بصيرة ولم يغلب عليه الهوى والطمع
في حطام الدنيا وتأمل ما ذكر * وامن النظر فيما زبر * لم يخف عليه
ان الاقتداء بالسلف واجب الاتباع * وان ما احدثه غيرهم بالاستحسان
والراي متعين الامتناع * فليس لعاقل ان يصير اليه * ولان يعول عليه
بل يجب طرحه * وان جل قائله * او عظم في اعين الناس فاعله * اذ كل
خير في الاتباع * وكل شر منشؤه الابتداع * ولا ريب ان من انكر ذلك
وام يعرج على ما هنالك * فقد سجل على نفسه بغاوة ابه * وخفاة عقله
ومرض قلبه * فالله المستعان على من غابت شهوته على ديانته وفتن فيما يتقدح
في ذهنه ولم يرتدع عن غبه ووقاحته * (ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا
وهب لنا من لدنك رجعة انك انت الوهاب) وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى اله وصحبه وسلم

قاله بقمه ورقه بقلبه افقر الوري

مصطفى السيوطي الحنبلي

غفر الله له ولوالديه

امين

الحمد لله الذي زين السماء بالكواكب * وجعل العلماء سرجا يستضاء بهم
في التوائب * والهم من عباده من شاء لا يفاظ الناعمين * ونصب من اراد
منهم لانقاذ الهالكين * والصلاة والسلام على سيدنا محمد الناطق
بالصواب * وعلى اله وصحبه ماناح طير وآب (اما بعد) فلما انحفت بالنظر
الى هذه الرسالة المسماة بشفاء العليل وبل الغليل * في حكم الوصية
بالختمات والتهليل * على مذهب النعمان * نفيل لي من حسناتها انها
عقد جان * اوروضه بستان * فاولعت بها حتى اسهرت فيما
الاجقان * فرأيتها ذات افنان * محدقة بشقائق النعمان * مسجدة بالورد

والسوسان * فله در مؤلفها على ما اجاد فيها وابدع * ولدرر الفوائد
اودع * فقد النقطت مما نثر قلمه من الدرر * وسرحت الطرف في تلك
الغرر * وكيف لا ومستندها الطريقة المحمدية * ومعظم الكتب الفقهية
مؤيدة مع المعقول بالمنقول * ومع الفروع بالاصول * فجاءت على منوال
لم يسبق اليه * ونظم لم يلحق عليه * فاعذتها بزب الفلق * من كيد
الحاسد وبالعلق

وقلت

ايا ابنى العابدن وقيت شرا * من الحساد في جنح اللبالي
وطوقت الامانة فيك جبرا * فلا تخشى وطأ اوج المعالي

ثم تأملت هذه الرسالة فرأيتها صغيرة الجرم * لكنها غزيرة العلم * كمؤلفها
فانه مع حداثة السن * هو كبير في الفن * ويستدل بعرف طبعها * على
فضل مؤلفها وابيها * ومع ذلك وان خالف فيها صاحب الجوهرة
الحدادي * والحاوي للراهدى * لكنه مشى فيها على ما هو المشهور من
المذهب * والمعول عليه من المطلب * فان كتب المذهب بما نقله فيها طائفة
والعبارات في المسئلة واضحة * بفري الله جامعها الخير في دنياه واخراه
ووقفنا واياه * لما يحبه ويرضاه * بجاه سيدنا محمد خير انبياء واصفياء * ورزقنا
الاخلاص في العلم والعمل بجاه سيد الانام * ومنهنا واياه والمسلمين حسن
الخنام

رقه بديناته وقاله بلسانه عمر بن احمد

المجتهد لقباً الخنفى مذهباً

عفى عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل نبال العلماء مرآة مصيبيه * وصير الخائدين
عن دينه غرضاً فهمي لهم مصيبيه * والصلالة والسلام على من
(بشر بعته)

بشر يعلو رفع مقام العناء * وعلى اله واصحابه الصادعين بالسنتهم
واسنتهم جميع اللؤماء (اما بعد) فاني لما وقفت على هذا التأليف المنيف
الجامع لما تشئت ولم يجتمع في تأليف * واعلمت فيه الافكار * واجلست
في حداثة الانظار * وشملت ارج اضافته * واشتغفت بارد شفافته
واسنمت بارقه * واستطرت وادقه * وعرفت من هره ووارقه * فرأيت
ثمرات الصواب في الكماله يانه * وشموس الحق في آفاقه طالع * فحينئذ
انشدت قول القائل * حيث لا غرو فيه لقائل

شعر

لك الله ما ادرى اسمر لحاظها * تكسر فيه الغنج ام ذلك السحر
ولم ادر حتى بان لي در ثغرها * بان عقار الدن يسكنها الدر

غبره

وان شم نجدى شذى منه قاثما * تذكر حيا بالعذيب ومترلا

فلاه درجامه من محقق * وفي كل علم مدقق * فانه قد اجاد * وامن
وافاد * واتقن فيما هو المقصود والمراد * فن تأمله منصفالم يكن له
راد * وعند ذلك تثبت بقول من قال * مع بعض تغيير في المقال

مبيناً سنة في الدين قد درست * وموهنا قول من في ذلك قد وهوا
بافوز قوم نحو هذا السبيل ولم * يصغوا لواش دنت في فهمه الهمم
والفضل ياقومنا للحبر قد طلعت * شموسه فاستضاء السهل و العلم
فجمع القول وهو الحق مجتهدا * في النقل موضح ما يصبو له القهم
قد فاق حتى على اهل العلى فلذا * بعزله الفضل والتحقيق والكرم
محمد النفس اعنى ابن اعبيدها * يا حسنة علما يزهو به علم

وقد ظهر مما نقله المومى اليه عن أئمة مذهبه انه هو الحق كيف وقد
قرض على هذا السفر الامام الطحطاوى * الذى هو لكل علم حاوى

وما نقله عن شيخ الاسلام وتلميذه ابن القيم من ان الاجارة على قراءة القرآن غير صحيحة هو مذهب الامام احمد بن حنبل وما نقل عن الامامين مالك والشافعي فكذلك على ما نقله النووي والعيني والعهد عليهما فبان الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا فليس على المصنف مطعن اطاعن ولا مقال لماثني * الا ان يكون مكابرا او حاسدا فنعوذ بالله من حسد يسد باب الانصاف * ويصد عن جبل الاوصاف

شـ

فقل لانس يحسدون لامة * متى حسدوا الاذنى يضر مفضلا هو الفضل طيب والحسود يشبهه * اشاعة نار عرف عود و مندلا والله يحفظنا من الخطأ والخطل * ويحمينا من الزيف والزلل * وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه اجمعين * والحمد لله رب العالمين

فقده خويدم الطلبة غنام بن

محمد التجدي الحنبلي

صفي عنه آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اوضح سبيل الرشاد لمن اتخذه سبيلا * وازم اهل الاخلاص كلمة التقوى اذ كانوا احق بها واهلها وما بدلوا تبغيلا فسيحان من اسعفهم في طلب مرضاته والدعاء الى جناته ولم يشـتروا بآياته ثمنا قليلا * وصاوته وسلامه على من اقام به على عباده الحجج واوضح به الحجج * وقطع به المذرة * ولم يجعل لاحد اراد الوصول اليه على غير طريقه وصولا * وعلى آله واصحابه الذين بذلوا نفوسهم في محبته ونصرتهم وصبروا على ذلك صبرا جميلا * وتابعيهم بالكشف عن سنته الغراء كل مله * الجالين عن ارجائها كل مداهمه * من قام بهم الكتاب وبه قاموا فكم احيوا لا يلبس قتيلا * فله ما تحمله المتحملون لاجله * ابتغاء لرضاته وفضله * فاعقبهم الصبر على ذلك سرورا

(طويلا)

طويلاً (أما بعد) فقد اطاعت على هذه الرسالة ❖ الخالية عن الاطناب
والملالة ❖ فوجدتها فريدة في بابها ❖ مترينة لخطابها ❖ مفعية لطلابها ❖ صحيحة
النسب ❖ عالية المقدار والحسب ❖ لا يتقنى من الخطاب الا الاكفاء ❖ ولا تزيغ
السير الا لذوى الاصغاء ❖ وحين سمرت طرف الطرف القاصم
واعملت فكر الفكر القاتر ❖ في تامل نبت رياضها الزواهر ❖ ورويت بالكرع
من غدورها الذاهر ❖ تحققت انها من غيب السما ❖ وانها من آثار من لم
يورث ديناراً ولا درهما ❖ فشعمت نور تلك الرياض فزال ما بي من
الغله ❖ وارتشفت من نواحي الغدير فبلت الغله

وقلت

لما رأينا العابدني لآخ لنا ❖ داعي الى الله باصدق اقوال
من ذا يجاريه في علاه وقد ❖ ساعفته جيوش النصر والاقبال

فله در عيين اعلمت البراع في تحبير طروسها ❖ ولله فكر امام كشف
القناع عن وجه عروسها ❖ حتى بدا حسنهما للناظرين عيانا ❖ وطأ طأ اهل
الفضل رؤسهم له اذعانا ❖ وخجل اصحاب الفن حياء من بروزها ❖ وقاز
اهل الصدق بوصالها وحوزها ❖ كيف لا وقد بين صحة النسب ❖ وغاص
لجأة البحر فظفر بما طلب ❖ فاطفاً الله نار حسديه ❖ واقام الحجة على
معانديه ❖ وخابت آمالهم من الصفة الرابعة ❖ وباؤا باوزار الحرفة
الفاضة ❖ ونودي على المائل بقول القائل

فنفسك لم ولا تلم المطايا ❖ ومث كذا فليس لك اعتذار

فلا زالت احاديث فضائله العالية مرفوعة ❖ ولا برحت فرائد مقالاته
الجليلة مسموعة ❖ فاظنك بما اوراه من التحقيق والعرفان ❖ عن مذهب
امامه النعمان ❖ وما نقله عن امام دار الهجرة مالك ❖ وعن ابن
المصطفى ظاهر المسالك ❖ على ما نقله الحافظ الشهير ❖ والمحدث الكبير

بدر الدين محمود العمري وعن الحافظ النعنع * والراشد المتعسف * الفاضل
 النقي * محي الدين النووي * وما نقله عن شيخ الاسلام ابن تيمية النقي * وتلميذ
 ابي عبدالله الدمشقي * وهو مذهب امامنا المجل * والخبر المفضل * ابي
 عبدالله احمد بن محمد بن حنبل * فنسأل الله ان يسلك بنا صراطه المستقيم
 صراط الذين انعم عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين
 والحمد لله رب العالمين * وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
 آله وصحبه اجمعين * كتبه من لاشي وعمله سي *
 محمد بن عمر الكاتب النجدي
 غفر له
 الله



تم طبعها في مطبعة معارف ولاية سورية الجليله مشموله بنسخهم
 الحفيظ ابي الخير عابدين عفا الله عنه في منتصف جمادى
 الاولى سنة احدى وثلاثمائة
 والف